

أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث

العنوان : هنا سعور التزكية
أكبر مكتبة رقمية

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

كتبة الآداب - دمنهور

جامعة الإسكندرية

٢٠٠٥





أزمة القرار السياسي

في دول العالم الثالث

"دراسة في فلسفة السياسة"

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل
جامعة الإسكندرية

تليجرام مكتبة خواص في بحر الكتب

مكتبة بالستانع المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

**٠٤٥٢٢٤٤٢٢٨ :
٠١٢٣٥٣٤٨١٤**

الكتاب: لزمه القرار السياسي في دول العالم الثالث
المؤلف: د/ فضل الله محمد بسام عل
رقم الإيداع بدار الكتب ووثائق مصرية: ١٨٣٠ / ٢٠٠١
الترقيم الدولي: ٩٧٧-٦٠١٥ - ١٩ I.S.B.N
الطبعة: الثانية
الطبع: مطبعة الأمل - صيداى بشر - الاسكندرية ٢٥٨٥ ١٩٧٧١٢٥٨٥
الناشر: مكتبة بالستانج المعرفة
مطر الدوار - الحداقي - ٦٧ ش. الحداقي بجوار نظبة التطبيقيين
تلفون: ٠٤٥/٢٢٩٤٢٢٨ ٠٩٣٥٣٤٨٩٦

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أي جزء منه
بأي صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق من الناشر.





أزمة القراء السياسي

في دول العالم الثالث

أحمد بن حماد

علي تلبيس

جدهم

أحمد

الآن ينكحة

هذا

هذا

الكتاب

في

هذا

هذا

هذا

فنانة

فنانة

فنانة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْيِرُ مَا بِقَوْمٍ
حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ"

صدق الله العظيم
(الرعد : ١١)



مُقدمة

إن المشكلة الحقيقة في أغلب دول العالم الثالث تكمن في أن الشعب غالباً ما يخرج من تجربة استعمارية تبعث فيها معالمه لكي يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية وبلا إرادة لكيفية صنع أو اتخاذ القرار السياسي، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة المعارضين لها.

في غالبية هذه الدول يهيمن الحاكم الفرد على كل مؤسسات الدولة وينمح تحت سيطرته السلطات الثلاث ويجعل منها سلطة واحدة هي سلطنته المطلقة التي لا منازع لها، بصرف النظر عن وجود أو غياب مجالس نيابية شكلية أو مزورة أو مفرغة من أي محتوى ديمقراطي، فيتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية في المجتمع كله.

إن لزمه القرار السياسي في هذه الدول تأتي من اعتماده – القرار – على دور الحاكم الفرد لو المجموعة القبلية الحاكمة في هذا البلد أو ذاك، وإن ما تصدق عليه المجالس النيابية أو مجالس الوزراء لا يكون سوى صدى لو تردد لما يتخذه القائد الفرد من قرارات.

ونظهر هنا مجموعة من النتائج التي تفرض نفسها على الباحث، وهو بقصد حديثه عن لزمه القرار السياسي في دول العالم الثالث، أهمها:
1- ما مظاهر هذه الأزمة؟ وما أسبابها؟ وكيف يمكن علاجها؟

٦- هل أزمة القرار السياسي مسؤولية الحاكم وحده؟ أم مسؤولية المحكومين؟
أم الاثنين معاً؟

٢- ما التبود والضمانات المنظمة للقرارات السياسية؟ وما الحل إذا لم يلتزم
الحاكم بها؟

٤- هل الشعب كله مؤهل للاشتراك في صنع القرار؟ وهل سيسمح كل فرد
بنفس القدر الذي يسمح به أي فرد آخر في صنع القرار أم أن القرارات
السياسية يجب أن تتبع من المتخصصين؟

٥- كيف تساعد الحكومة الشعب أو المتخصصين من إثنانه على المشاركة
الحقيقية في صنع القرار؟ وما هو دور المتقين وحملة الأفكار – بصفة
خاصة – في ذلك؟

وتتبع أهمية هذه الدراسة من ليمان الباحث بأن مستقبل دول العالم
الثالث ليس قراراً محتملاً يتوجب عليها التسليم به، بل هو حقيقة تراكمية لما
يتتابع عليها من أحداث وعمليات تغيير نابعة من المجتمع أو وادره عليه،
وكذلك إبراز قدرة الشعوب على امتلاكها واحتياطها بزمام مستقبلها في
أيديها وبناء نموذجها الحضاري والتنموي المستقل.

إن عملية اتخاذ القرار في هذه الدول عملية معقدة لأنها تواجه في
لحظات مختلفة من تاريخها احتمالات متعددة للمستقبل يتعين الكشف عنها
ورسم المعالم الأساسية لكل منها.

كما أن القرارات التي تتخذ يتم اتخاذها في إطار قيود ومحددات
متعددة وكثيرة، بعضها طبيعى مثل حجم الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمع،
وبعضها ذو طبيعة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. كما أن بعض تلك

القيود مختار عن إدراك ورتبة، في حين يسود بعضها عدم تفكير أو تمحيص. وبينما يكون بعضها داخلياً في الأساس فإن البعض منها وارد على المجتمع أو مفروض عليه من خارجه.

ومن ثم فإن الهدف من إثارتنا لهذه الأزمة هو كيّعية الوصول إلى القرارات الأكثر رشداً، والتمسك بها ولنفاذ عنها وتوفير الظروف الملائمة لوضعها موضع التطبيق. وذلك يتطلب استكشاف المنهج أو المناهج السائدة حالياً في اتخاذ القرارات في دول العالم الثالث، ومدى سلامة هذه المناهج، والعقبات التي قد تعيق اتخاذ القرارات الرشيدة وسبل التغلب على هذه العقبات.

فإذا كانت مناهج البحث في الفكر السياسي تتّوّع وفقاً لطبيعة المراد دراسته، فإن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج التحليلي.

وقد قسم هذا البحث إلى أربعة فصول، وخاتمة وضع فيها الباحث أهم المستخلصات التي خرج بها من بحثه هذا.

أما الفصل الأول: فقد تناول: مظاهر أزمة القرار السياسي، والتي تمحضت في سياسة المظاهر، والخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة والمعارضة المستأنسة والحزب المسيطر، الذي يتولى قيادته زعيم واحد هو البكتاتور، وأخيراً تعبيس القضاء.

لما الفصل الثاني: فيتناول أسباب الأزمة، تلك الأسباب التي وُجد أنها متداخلة، ومتلابة، ولن الحديث عن بعضها لابد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً في البعض الآخر.

فمنها ما يتعلق بالرواسب التاريخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية، ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية كالتأثيرية للدول الغربية، ومنها ما يتعلق بعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفي حديث الباحث عن الأسباب السياسية، تناولها بشيء من التفصيل فذكر منها: الانفراد بالرأي وضعف الوعي السياسي، والانقسام بين الحاكم والمحكوم، وعدم استقرار الأنظمة السياسية وتعريض المعارضة، وإضعاف الأحزاب، وتأثير جماعات الضغط على السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات بما يتلاءم واتجاهات هذه الجماعات، وقد رأى الباحث أن هناك أسباباً شخصية لا تقل أهمية في هذه الأزمة عن الأسباب الأخرى أهمها طول مدة الحكم، وبطئه أهل السوء.

وقد اختتم الباحث هذا الفصل بتعليق بين فيه وجهة نظره في أن بعض الدول قد تعاني من خلل في بنائها الاقتصادية أو الاجتماعية ومع هذا لا توجد لديها أزمة واضحة في قراراتها السياسية، وصربي في ذلك مثلاً بالهند كما أن بعض النظم السياسية العربية، يرتفع فيها دخل الفرد كثيراً عن مثيلاتها في دول أخرى، ومع ذلك يقل فيها حجم المشاركة في صنع القرار.

وفي الفصل الثالث؛ رأى الباحث أنه إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت عليه رصد أسباب الأزمة فإن المنهجية – أيضاً – تسوقه إلى ضرورة البحث عن حلٍّ لو مخرج لهذه الأزمة.

ومن ثم فقد وجد أن الأسلوب الذي يمكن اتباعه في حل أزمة القرار يتلخص في: إعادة النظر في التراث التقافي، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفران الظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لاشتراك الفرد في العملية السياسية.

كذلك فإن دول العالم الثالث لكي تحقق قدرًا أكبر من التنمية السياسية ينبغي عليها أن تتحرر من التبعية، وأن تنسى الوعي السياسي لدى ابنائها، وأن تيسر لهم سبل المشاركة الحقيقة في صنع القرار، وتعمل على إنضاج الرأي العام، وتشعر بأهميته، وأن تحترم الأحزاب المعارضة وتؤمن بدورها كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجماهير، وأن ترك حكومات هذه الدول أن وسائل الإعلام لها دور أساسي بالنسبة لدائرة مناعة القرار وبالنسبة للجمهور، وأن هذه الوسائل بقيامها بدورها الحقيقي تدعم الديمقراطية وتوسيع من رقعتها في المجتمع.

أما الفصل الرابع: فقد نعرض فيه الباحث للضوابط والضمانات المنظمة لصنع واتخاذ القرارات السياسية، فإذا كانت القرارات مستمدّة من الشعب كان ذلك ضماناً لكيداً لصحتها، كما أن خضوع الدولة لقانون يهدف إلى وضع القيود على سلطات العاكم حتى لا يجرؤ على حق الفرد في المشاركة في صنع القرار، لتأسّى بعد ذلك الرقابة القضائية كضمانة للاستقلال والنزاهة ويكون مهمتها الغاء القرارات المخالفة لقانون.

اما مبدأ فصل السلطات فيأى ليكون بمثابة رقباً - آخر - على السلطة الحاكمة، لأن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وتأتى بقطة المعارضة، وقوة مقاومتها، وقيام نظام حزبي، ضمانة - أخرى - قوية لسلامة القرار السياسي، لنختم هذا الفصل بعدها الشورى الذى يعد من أقوى الضمانات التي تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف بالسلطة.

وبعد أن وصل البحث إلى نهايته كان لابد من وضع خاتمة له أجمل فيها الباحث أهم النتائج التي تتمثل ثمار هذا البحث.

**فإن كنت قد وفقت بذلك الفضل من عند الله
 وإن كانت الأخرى فليغفر الله لي زلاتي
 وصلوا الله علو سيدنا محمد وعلو آله وصحبه وسلم.**

الفصل الأول

مظاهر الأزمة

الفصل الأول

ظواهر الأزمة

١- سياسة المظاهر

لا تأخذ نظم الحكم في هذه الدول بعيداً الفصل بين السلطات، ولكن يتركز السلطة من القمة إلى القاعدة، والطاعة من القاعدة إلى القمة، وإذا كانت ديمقراطيات دول العالم الثالث تقر بوجود هيئات تشريعية، إلا أنها ذات اختصاصات شكلية، وليس لوجودها آية أهمية إلا من قبيل الدعاية، إذ تستطيع القيادة السياسية فرض مشيئتها على هذه الهيئات وإخضاعها لارادتها وسلطانها^(١).

وعلى الرغم من الصفة الشكلية لوجود المجالس التشريعية في هذه النظم، فإنها تؤدي أغراضًا على قدر كبير من الأهمية بالنسبة لهذه النظم فهذه المجالس تعد نوعاً من الدعاية لهذه النظم، بدعوى أنها نظم ديمقراطية، كما أن الانتخابات التي تجري لتكوين هذه المجالس تعد أهم وسيلة لتعبئة الجماهير وإثارة حماسهم لتأييد النظام، بكونهم يشاركون في صنع القرار السياسي وفي عمليات الحكم^(٢).

فالانتخابات – لهذه المجالس – تصنف على النظام واحمة من الشرعية الديمقراطية التي قد تكون لها أهميتها في معاملة النظام مع الأمم

^(١) Shotwell et al., *Governments of continental Europe* (U.S.A.: the Macmillan co., 1970) P.438

^(٢) Ibid, P:447.

الأخرى، ومن ثم فإن هذه الدول تنجا عن طريق هذه الانتخابات إلى تقطيع حقيقة الديكتاتورية في رداء ديمقراطي^(١).

أما للتمثيل الشعبي – في هذه الدول – فلم يكن سوى عملية تمكن الزعيم من السيطرة على الجماهير وتبني اتجاهاتهم نحو تدعيم ومؤازرة السياسات التي يفرضها، فلبت الغاية من التمثيل الشعبي الأخذ بآراء المواطنين بقدر ما يستهدف الحصول على موافقتهم على السياسات القائمة^(٢).

٢- الخلط بين إرادة الحاكم وإرادة الدولة

إن القرارات السياسية في هذه الدول لا تتبع من إرادة الشعب، أو المتخصصين من أبناءه، ولا تكون السيادة – هنا – للشعب، وإنما للزعيم، فهو الذي يتولى ممارسة السيادة لأنّه أهل لذلك، وهو يعمل بطبيعة الحال لغير الشعب. وذلك لأن ترك القرارات بيد الشعب – أو المتخصصين من أبناءه – مسألة محفوفة بالمخاطر، وقد تؤدي إلى أدنى الضرر، لأن أفراد الشعب لا يدركون حقيقة مصالحهم، ولا يعرفون ما ينفعهم وما يضرّهم!!.

إن إرادة الزعيم – في هذه الأنظمة – هي القانون ولا يمكن للقانون أن يكون قياداً عليها، ومن ثم نطرح تلك الأنظمة مبدأ سيادة القانون وتراه مخالفًا لمنطقها القائم على إطلاق سلطة الدولة ممثلة في إرادة الزعيم^(٣).

^(١) أحمد جاس عبد البديع، أصول علم السياسة،(القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١)، من: ١٣٢.

^(٢) Ranney, qustin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A. the Dryden press, 1975) P:329.

^(٣) بحبي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار المهمة العربية، بدون)، من: ٢٠٧.

إن الترجمة الحقيقة للديمقراطية في هذه الدول تتمثل في أن إرادة القائد هي إرادة الشعب، أو هي "ديمقراطية التحسس" بمعنى أن القائد الزعيم الملهم يتحسس مطالب الجماهير ويصدر بها قرارات وقوانين. ولما كان الشعب دائمًا على حق، فإن الزعيم المعيبر عن إرادته هو أيضًا على حق^(١).

ولقد حوت هذه الأفكار أخطار الدكتاتورية، وإنحرف الحكم باسمها لتتفيد أغراضهم ضد إرادة الشعب، بينما كانوا يهتفون بأن ما يفعلونه هو باسم الشعب، وهو الحرية الحقيقة.

فللقائد الذي يمثل الأمة أن يتدخل في كل شأن من شؤون الأفراد إذا رأى في ذلك التدخل صالحًا لهم، إن للدولة — ممثلة في القائد — سلطاناً مطلقاً لزاء الفرد، وليس هناك قيم أديبية أعلى من سلطان الدولة لأن الدولة هي التي تشنن القيم الأديبية، فالدولة — ممثلة في القائد — تعد بمثابة إله أو بمثابة معبد، ليس للأفراد أمامه سوى الركوع والسجود لإرادته^(٢).

٢- المعاوضة المستأنسة

إن معظم أنظمة الحكم في الدول النامية تقضي على حرية الأفراد وحقوقهم، وتغتصب كل نوع النشاط الفردي للرقابة، فلا تقر حرية الرأي، أو حرية الاجتماع، ولا تسمح بوجود معارضة داخل الدولة^(٣).

(١) إمام عبد الفتاح، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص: ٦٥.

(٢) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، (الاسكندرية: منشاة المعرفة، ١٩٨٥)، ص: ٢٤٤.

(٣) محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٠) ص: ٤٤٦.

وتقى هذه الأنظمة إلى أساليب القمع واستخدام نظام الإرهاب ضد المعارضين للنظام أو سياساته وذلك حتى تتمكن من السيطرة على كل الجماهير، و تستطيع فرض أيديولوجيتها على الرأي العام^(١).

ولا يقبل الديكتاتور في هذه البلاد - ولا في غيرها - المعارضة حتى من وزرائه، وكثيراً ما يحدث أن يجازى أعيان الديكتاتور الرسميون - الوزراء وكبار الموظفين - بالنقل أو الفصل أو الإحالة إلى المعاش إذا بدت منهم لية معارضة للديكتاتور، وبناء على ذلك تعمم المعارضة، وبعد المعارضون خونة^(٢).

ويذكر الدكتور متولى أن رجال الصحافة في مصر - كدولة من دول العالم الثالث - لم يصبهم من البطش والجنس والتغذيب والتشريد مثل ما أصليبهم في عهد حكم عبد الناصر، لاسيما في فترة سيطرة تلك الجماعة المعروفة بـمراكز القوى، ثم خفت تلك النزعة في عهد الرئيس المسادات ولكنه استبدل وسيلة الرقابة بـوسيلة القهر والإرهاب، وكان هو الذي يقوم بذلك الرقابة ثم استبدل غيرها بها حين تبين له أن رئاسته للاتحاد الاشتراكي - الذي اعتبر الملك للصحف الكبرى التي أمعت - جعلت للرئيس المسادات رقابة مستقرة على الصحف.

وهي رقابة يفرضها روّسae التحرير على أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين، خوفاً من عقابه وأصلاً في ثوابه، على أنه حد في عام ١٩٧٣ إلى فعل نحو مائتين من الصحفيين بقرار واحد دون أن يكون هناك

(١) أحمد عباس عبد الباقي، أصول علم السياسة مرجع سابق، ص: ١٣٤.

(٢) عبد العميد متولى، نظرات في لحظة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، صفحات:

صحف واحد كانت لديه الجرأة لن يعترض، بل إن الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين اجتمعت وبعثت إلى الرئيس بررقية أعربت له فيها عن كل الحب والتأييد. ثم عدل الرئيس عن قراره فأعاد الصحفيين المفصلين إلى أعمالهم بعد أن نصب فيهم معين الشجاعة وانطفأ فهم شعلة الحماس، فانتفت الحاجة إلى إقامة رفيق عليهم^(١).

إن الفرد – في هذه الدول – ليس عرض الدولة، وإنما هو خادمها، تفرض عليه الواجبات، قبل أن تمنح له الحقوق، وحياته رهن إشارة الدولة، ولا ينصرف في أي شيء إلا وفق مقتضيات الصالح العام، والحاكم الديكتاتور هو الذي يحدد المقصود بالصالح العام^(٢).

إن دول العالم الثالث تقوم نظم الحكم فيها بالإشراف على الصحف بإشرافاً كاملاً ودقيقاً. ويستهدف هذا الاحتكار للصحف بصفة خاصة ولوسائل الإعلام بصفة عامة إحكام السيطرة على الرأي العام وتوجيهه بما يتفق وأهداف القيادات السياسية، وتغذية الجماهير بأيديولوجية النظام وحده مع استبعاد جميع النظريات والأيديولوجيات الأخرى التي تتعارض مع أهدافه^(٣).

(١) مصطفى مراعي، الصحافة بين السلطة والسلطان، ص: ٢٦ نقلأً عن: عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول الثانية المرجع السابق، ص: ٤٥٧.

(٢) راجع من ذلك:

- إبراهيم سوقي أباظة وعبد العزيز العقاد، تطور الفكر السياسي (بيروت: دار للنجاح، ١٩٧٣) ص: ٣٧٧ وما بعدها.
- عبد الفتاح العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤) ص: ١٠٩ وما بعدها.

(٣) Friedrich & Brzezinsky, Totalitarian Dictopship and Autocracy (U.S.A: Harvard University press, 2956) P:116.

٤- الحزب المسيطر

لا تسمح نظم الحكم في الدول النامية كثيراً بتنوع الأحزاب، وإن سمحت بذلك فإنها تأخذ بنظام الحزب المسيطر الذي يتولى قيادته فرد أو زعيم واحد هو الديكتاتور.

ويأخذ الحزب الصفة الجماهيرية، وهو لا يكون رغم ذلك من مجموع المواطنين ولكن من نسبة ضئيلة منهم، وهم المخلصون لأيديولوجية الدولة والحزب، وينمذون بالولاء الشديد والطاعة العميق والأخلاق المفرط لقائد الحزب، ويكونون على استعداد دائم للمساعدة في الدعاية لأيديولوجية الدولة وتلبيتها^(١).

إن سيطرة الحزب الواحد في هذه الدول، الفرض الأساس منه هو ضمان سيطرة القيادة السياسية على الجماهير من ناحية، وعلى جهاز الحكم من ناحية أخرى^(٢). فمن أجل أن يستقر بناء نظام حكم ديكاتوري لابد له من أصدقاء يستند إليها، وربما كان أهم عصاد أو سند له هو الحزب الذي جاء به إلى السلطة، لذلك فإن الديكتاتور إن لم يأت إلى الحكم عن طريق حزب معين نجده يعمل على إنشاء حزب جديد^(٣).

^(١) Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973) P.322.

^(٢) Ibid, P:335.

^(٣) عبد الحميد متولي، نظرات في ل�체 الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص:

٥- تسييس القضاء

لذا نظرنا إلى واقع دول العالم الثالث فلتناجد أنه أيا كانت الأيديولوجيات أو المبادئ الدستورية في هذه الدول فإن نمط اتجاهها بحسباً إلى تسييس القضاء^(١) على الرغم من أنهم يرفضون التسييس من الناحية الرسمية فإنه من الناحية العملية مطبقاً فعلاً^(٢).

ويقصد بتسييس القضاء طبعه بطابع سياسي، أو توجيهه القضاء توجيهاً سياسياً، أو اختلاط السياسة بالقضاء. فالجرائم يقرر دستورها الصادر عام ١٩٦٣ أن القضاة – في مزاولتهم وظائفهم – لا يخضعون إلا للقانون ولما نقصى به مصلحة الثورة الاشتراكية كما يذكر مقرر الجمعية التأسيسية بالجزائر أن الدستور يرسم لقاضى اتجاهها معيناً، وذلك الاتجاه إنما يعني تفسير القانون بما يكفل حماية مصالح الثورة الاشتراكية.

كما ينص هذا الدستور على إنشاء مجلس أعلى للقضاء يكون رئيس الدولة هو رئيس هذا المجلس، وفي الوقت ذاته هو رئيس العزب العاكم، وقد فهم الرئيس بن بيل من ذلك أنه – على حد تعبيره – عليه أن يتدخل إذا حدث بين أبناء رجال القضاء استعمال سلطتهم^(٣).

(١) يمكن أن يستعمل بدلاً من تسييس القضاء، التي قد يؤخذ عليها أنها ليست من العربية الفصحى عبارة "سلطة القضاء" بمعنى اتجاه رجل الحكم إلى أن يسووا القضاء.

(٢) عبد العميد متولي، نظرات في ل�체مة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ١٠٩.

(٣) نفس المرجع، نفس الموضع.

وفي توجو Togo اقترحت اللجنة السياسية في نوفمبر ١٩٧٦ بمناسبة انعقاد أحد المؤتمرات أن يلغى مبدأ استقلال القضاء واعتبار رجاله شأن شأن غيرهم من موظفي الدولة، وكان ذلك بعد أن جعل مكان العزب المسيطر فوق غيره من هيئات الدولة^(١).

وفي المغرب – التي تسمح بتنوع الأحزاب – يعد الملك رمزاً للأمة المغربية، والمعبر عن إرادتها والمسيطر من على مقامه على الجهاز القضائي^(٢). ومن الملاحظ أن القضاء في هذه الدول قد طبع بطابع المبدأ السائد فيها، وهو مبدأ وحدة السلطة، ذلك المبدأ الذي يعتبر رئيس الدولة بمثابة المرشد الحقيقي للأمة.

^(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٢) ففي عام ١٩٦٠ أعلنت إحدى المحاكم أن "أى أمر لو تصريح صادر من الملك له قوة القانون وقيمةه، حتى ولو لم ينشر في الجريدة الرسمية، أو لم يحظ بوسائل الإعلام كالصحافة والإذاعة" عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم، المرجع السابق،

الفصل الثاني
أسباب الأزمة

الفصل الثاني
أسباب الأزمة

三

إن أزمة القرار السياسي، وما خلفته من آثار سلبية، قد استوفيتا طويلاً لذنامل في أسبابها وفي البحث عن عللها، أملاً في الرصوٰل إلى وضع تصور نظري لكيفية الخروج منها.

والحقيقة لن المتامل في أسباب تلك الأزمة، سوف يجد أنها متداخلة، ومتتابعة، وأن الحديث عن بعضها لا بد وأن يجر إلى الحديث عن بعضها الآخر، كما أن بعضها قد يكون سبباً في البعض الآخر.

فمنها ما يتعلّق بالروايات التارِيخية التي ولدت من رحم النظم الاستبدادية التي سلطت وسيطرت على كل أفراد الشعب، وتحكمت في آرائهم، وحُدِّثَتْ من حريلاتهم، وفرضت نظماً معيبة على الشعب دون قبول معارضته من أحد، ومنعت الشعوب من الإسهام والمشاركة لو حتى التدخل في أي قرار من القرارات المنظمة والمسيرة لنظم الحكم في الدولة.

ومنها ما يتعلّق بعوامل خارجية تؤثّر في القرار السياسي داخل المجتمع الذي يتم فيه اتخاذ القرار^(١). فجاجع لفشل القرارات السياسية التي تتعلّق بدولة ما لا يعتمد على مدى مشاركة الجماعات في القرار فقط، وإنما يرتبط بالإطار والتزّوف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري^(٢).

⁽¹⁾ Easton, D., A Framework of Political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965) P.75

⁽¹⁾ Deutsch, Karl., *the Analysis of International Relations* (Englewood: Prentic-Hall, 1968) p.233.

أولاً الرواسب التاريخية: "مصر القديمة نموذجاً"

لن حاضر أي أمة من الأمم ما هو إلا امتداد لماضيها، ومن ثم فإن ما يحدث في الحاضر ليجلياً وسلباً - لابد وأن تكون له جذوره وروابطه المتقدة من زمن مضى وعهد انتهى، إننا لا نعيش حاضرنا إلا بقدر تدخل ماضينا فيه، وانطلاقاً من هذه الحقيقة التاريخية فإنه يمكن القول بأن أزمة القرار السياسي ليست وليدة اليوم، بل هي امتداد لوضع سياسي تاريخي واستمرار له. ومن هنا كان بعض المفكرين على حق حينما ذهب إلى القول: بأن المظاهر السلبية في حياتنا السياسية والدستورية لم تأت من فراغ، بل هي استجابة لواقع اجتماعي وسياسي متغلب بسلبيات الماضي وأوزاره، ويمكنفهم هذه الحقيقة إذا أدركنا أن القانون لا يعود أن يكون ممراً عن وضع حضاري معين، وتقيناً لحالة ذهنية سائدة^(١).

وبذا تتبعنا البداية التاريخية لأزمة القرار السياسي فسوف نجد أنها بدأت في مصر الفرعونية التي اتخذنا منها نموذجاً لهذه الأزمة. فإذا كان بعض الكتاب قد رأوا أن قرارات الحكم في مصر الفرعونية القديمة كانت تتخذ في إطار من الشرعية والتقاليد والأعراف التي كانت مرعية آنذاك، وأن سلطات ملوك الفراعنة الذين حكموا مصر كانت سلطات مقيبة بأحكام ماعت - الصدق والعدالة^(٢). فإن المصريين القدماء كانوا يعتقدون أن

^(١) أحسن حنفي، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩، ص: ١٣٠.

^(٢) راجع في ذلك:

سيروم. فلندرز بقري، الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة حس محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكيم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥) ص: ٩٨.
وكذلك: نوال كنعمان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٢ (عمل: مكتبة

فرعون يمثل الله في الأرض، ومن ثم اعتبروا أن سلطانه مقدساً^(١)، ولذلك تركزت في يده كل السلطات، فكان هو رأس الدولة، والمهيمن على كل شؤونها. ولم تكن في مصر القديمة قواعد قانونية مكتوبة أو مفصلة، إذ لم تكن هناك حاجة إليها مادامت كلها منتمية إلى شخص الإله الذي كان دائماً على استعداد ليصدر القرارات والأوامر الازمة لما يجب أن تكون عليه نظم الدولة، وربما كان من أسباب عدم وجود قواعد قانونية الخوف من أن تفقد سلطة الملك الشخصية^(٢).

إن فرعون مصر كان يستحوذ على السيادة كاملة، وكان يعتبر منتزهاً عن ارتكاب الخطأ، وكلماته قرارات وأوامر لابد من تنفيذها، وكان يحق له أن يلغى أي حق أو امتياز في أي وقت يشاء، إن نظرية الحكم في مصر القديمة كانت تقوم على أن الملك يعتبر موجوداً في كل مكان، وأنه يفعل كل شيء، فكان يحكم القبضة تماماً على الشعب، وكان يحكم وزراءه، وهم بدورهم يحكمون حكام الأقاليم الذين يحكمون عدد البلد والقرى، وهؤلاء يحكمون الفلاحين. وكان هؤلاء الحكام أو المندوبون يتصرفون حسب ما يرون من صالح لفرعون مفتفين بأنهم ينفذون أوامره، وأنهم خاضعون لرضاه الإلهي.

دار الثقافة، ١٩٩٢) ص: ٢٢. وكذلك فؤاد ثبل، الفكر السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤) ص: ٥٦.

(١) أمام عبد الفتاح أمام، للطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤، ص: ٢٨.

(٢) علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦)

ص: ٢٤.

كما أنه لم يكن معترفاً للأفراد بالحق في الإسهام في الحياة السياسية، ولم يكن معترفاً لهم - أيضاً - بالحربيات والحقوق الفردية^(١)، بل لمن الدولة - ممثلة في الملك أو الامبراطور - كانت تتدخل في كل شيء، وتنظم كل شيء تقريباً، حتى مسائل الزواج والعلاقات بين الأباء والأبناء وما إلى ذلك من الأمور الشخصية الممحضة^(٢). لهذا فإن الملك في مصر كان يتصف بالسمات الآتية^(٣):

- ١- إنه شخصية إلهية مقدسة، وبالتالي فهو أقدس من أن يخاطبه أحد مباشرةً، ولكن من يريد أن يتكلّم، لا يستطيع أن يتكلّم مع الملك، وإنما يمكن أن يتكلّم في حضرة الملك.
- ٢- هذه الشخصية الإلهية تتعمّل بعلم إلهي فلا تخفي عليه خافية.
- ٣- إن كل ما يتقوه به صاحب الجلاله يجب أن ينفذ، بل لا بد أن يتحقق فوراً ذلك لأن مسئليته الملك وإرانته هي القانون ولها ما للعقيدة الدينية من قوة، فهو يعمل ما يجب أن يعمل، ولا يرتكب فقط إثماً أو ما يثير بغضنا أو حقداً، وهذا لا يسع المواطن المصري إلا التسلّيم والخضوع لأوامره ونواهيه.
- ٤- كان القضاة يحكمون حسب العادات والتقاليد المحلية التي يرون أنها توافق الإرادة الملكية التي يمكن أن تتغير إذا اقتضت رغبته ذلك.
- ٥- كان فرعون مصر هو المشرع والمنفذ، وهو الذي يحكم القضاء باسمه، وهو الذي يعرف رغبات الآلهة ويحققها.

^(١) أحمد جلال حماد، حرية الرأي في الميدان السياسي (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧) ص: ٣١.

^(٢) ثروت بدوى، أصول الفكر السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧) ص: ٣١.

^(٣) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٣١.

من هنا يمكن القول إن النظام السياسي في مصر القديمة كان حكماً مطلقاً إلى جانب أنه كان نظاماً شمولياً يقع على أساس تبعية الفرد الناتمة للسلطة في كافة المجالات، بل إنه في ظل الاعتقاد بـالوهبة الملك كان لابد للفرعون من أن يؤمن سلطته على استخدام العنف والقمع وإثارة الخوف في نفوس رعاياه، وما لا شك فيه أن النظام السياسي الذي وجد في مصر القديمة، قد وجد في بلاد أخرى من دول العالم الثالث مثل الهند^(١)، وبلاط ما بين النهرين^(٢).

ثانياً: العوامل الاقتصادية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية كبيرة بين العوامل الداخلية التي تحدد صنع القرار السياسي، ذلك أنه من المسلم به أن السياسة الخارجية لكل دولة هي انعكاس لشؤونها الدبلوماسية، ولما كانت دول العالم الثالث تعاني من الفقر كان من الطبيعي أن يؤثر ذلك تأثيراً كبيراً في تحرير سياستها الخارجية^(٣).

^(١) راجع في ذلك:

- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهندية، مجلة تراث الأستانة، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨) ص: ٩٥.
- Siedler, G L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).
- احمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، مرجع سابق.
- بطرس عالي، محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٩).

^(٢) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سبق.

^(٣) عبد الخير محمود عطا، مصانص القرار السياسي في المجتمع الياباني وإمكاناته تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٠) ص:

إن الواقع الغربي لخريطة العالم يظهر تلازمًا لا ريب فيه بين الواقع الاقتصادي للبلدان العالم، وأنواع النظم السياسية التي تحكم هذه البلدان^(١).

فعدد مقابلة خريطة العالم التي توضح البلدان المتقدمة، والبلدان المختلفة، بخريطة العالم التي تنقسم النظم الديمقراطي، والنظم الشمولية بعد أن الحرية السياسية مزدهرة في الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ولوريا الغربية، وبالتالي مما يتبع للفرد فرصة ومساحة أكبر للمشاركة في الحياة السياسية ومنع القرار وعلى العكس من ذلك: نجد الدول المختلفة في أمريكا اللاتينية، وفي آسيا، وإفريقيا محكومة بنظم شمولية لا تحترم الحرية السياسية ولا تقيم وزناً يذكر للإنسان ولا تسمح له بالمشاركة الحقيقة والفعالة في الحياة السياسية^(٢).

وإذا كانت الحرية السياسية داخل مجموعة الدول الصناعية أكثر استقراراً وازدهاراً في البلدان الأكثر تقدماً عنها في الدول التي لم تصل درجة النمو الاقتصادي فيها إلى الحد الذي وصلت إليه الدول الأكثر تقدماً^(٣) فإن تلك التفاوت يصدق أيضاً على دول العالم الثالث، إذ ليست هذه الأخيرة على شاكلة واحدة من مساحة الحرية السياسية المتاحة للأفراد، فلا وجه

^(١) صالح حسن سعيد، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨) ص: ٤٥٨. وكذلك محمد مهـ بدوى، لـلـفكـرـ التـورـىـ (الـاسـكـنـدرـيـةـ:ـ المـكـتبـ الـمـصـرىـ الـحـدـيثـ،ـ ١٩٦٧ـ)ـ ص: ٢٢٣.

^(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٣) يقصد بالدول الأكثر تقدماً هنا مجموعة الدول الأنجلوسكسونية، ومجموعة الدول الاسكندنافية، التي تعد أكثر استقراراً من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا. راجع في ذلك: سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار النهضة لل العربية، ١٩٧٧) ص: ٤٠.

للمقارنة بين الحرية السياسية في ظل النظم السياسية السائدة في بعض دول شمال أفريقيا، وبين الحرية السياسية في كنف النظم السياسية السائدة في جنوب هذه القارة، حيث تعد هذه النظم من أكثر نظم العالم الثالث بعدها عن مفهوم الحرية السياسية والمشاركة في صنع القرارات السياسية^(١).

إن مستوى الصراعات ينخفض بالتقى الاقتصادي – إلى جانب المجالات الأخرى التي سوف تتحدث عنها فيما بعد – وبالتالي فإن ذلك يخلق فرصة أكبر للتقارب في وجهات النظر، مما يسهل عملية الوصول إلى قرارات رشيدة^(٢).

إن التفاوت يعمق من التناقضات الاجتماعية، ويخلق توتركاً اجتماعياً تزداد خطورته عندما تتسع أقبية من الناس بامتيازات مادية ومعنى كثيرة تمكنتها من العيش في رخاء ورفاهية، في حين يعيش السود الأعظم في حالة حرمان من كثير من الأساسيات.

هـ التناقض وذلك لفارق المعنى العميق بين الأقلية المتميزة، والأغلبية المعروفة لأبد وأن يتسببا في إيجاد المناخ الاجتماعي المتوتر الذي يكون من سماته الخوف والكرامة ومن ثم يستحيل أن يكون الناس السياسي في ظلها تناصراً سلبياً، لو غير متسم بالعنف.

وفي ظل هذه التناقضات الاجتماعية العميقة التي يفرزها التخلف الاقتصادي تكون الرؤية السياسية رؤية معتمدة، فلا ترى الجماعة السياسية أي لرؤية مشتركة يمكن الانقاء عليها^(٣).

^(١) Parry, G., ed, *Participation in Politics* Manchester (Manchester university press, 1972) pp:13-16.

^(٢) سعد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٦.

^(٣) صالح حسن سعيد، لزمه العربية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٦٣.

لن المجتمع الذي تعرّيه مثل هذه الظروف الموجدة للتوتر الاجتماعي العام لابد ولن ينتصه الاتفاق بين أطرافه على الأسس الرئيسة التي يقتضيها السلام الاجتماعي والسياسي للجماعة، ومن ثم فلن العنف من جانب جماهير الشعب الفقيرة، سوف يقابله عنف من جانب الطبقة الفنية، فيبدو المجتمع وكأنه يعيش في حالة حرب أهلية، ولعل ما يجعل هذا المجتمع، أو غيره من المجتمعات المشابهة يقادى للتوتر الاجتماعي الذي قد ينعكس إلى حرب أهلية هو وجود نظام ديمكتاتوري، يتولى فرض ربه وقراراته على الشعب كله^(١).

دور التخلف الاقتصادي في التبعية وأثره على القرار

لقد أفرز التخلف الاقتصادي للعالم الثالث أزمة كان لها أثراًها الواضح على القرار السياسي إلا وهي التبعية للدول الفنية الغربية، بسبب تراكم الديون، كما ترتب على ذلك التراكم خلق توترات اجتماعية وسياسية بين الحكام والمحكومين، وبهذا تكون التبعية – بكل تداعياتها – قد سببت بصورة مباشرة وغير مباشرة في أزمات سياسية.

(١) لعل تاريخ دول العالم الثالث يحفل بأمثلة كثيرة تبرهن على صدق ما نقول. وهذا على عكس الحال في الدول المتقدمة صناعياً وزراعياً، التي تحسن لشعوبها – على الأقل – إشاع العاجزيات الأساسية، وتختلف من التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفاته، فتخلق بذلك نوعاً من الانفاق الجماعي على الأسس الرئيسة التي يقوم عليها المجتمع، وتشعريش في ظلها فئاته، مما يسمح بتبادل السلطة، وانتقالها بطرق سلمية، بين أصحاب الرؤى الفكرية المختلفة في المتغيرات، والمنطقة في التراوحت.

راجع في ذلك: سعد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٨.

إن التخلف الاقتصادي الذي يعيشه اقتصاد العالم الثالث قد شُبِّب في أمرين خطيرين:

أولهما: التبعية في الأمن الغذائي.

وثانيهما: للتبعية في الأمن العربي.

فالغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد في عذانها على الاستيراد الخارجي، وتعتمد في تسلیعها على السلاح الأجنبي وغنى عن البيان أنه إذا كان كل من الأمن الغذائي والأمن العربي تابعين للغير فإنه لا يمكن أن تكون الإرادة السياسية حرمة حرية كاملة في كل ما تتجه وتختار. ففي ظل وضع كهذا الوضع يمكن استساغة نمطين من السلوك السياسي من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

النمط الأول: شمولية الدولة، والواحدية في الرأي السياسي.

النمط الثاني: قمع المعارضة الشعبية بناء على استعداد من الدول الضامنة للأمن العربي، أو للأمن الغذائي، أو للاثنين معاً.

إن المديونية على مستوى الدول هي علاقة سياسية من الطراز الأول، لأنها تربط بين طرفين سياسيين، أحدهما يكون دائناً، والثاني يكون مدينًا وغالباً ما تنتهي علاقة المساواة فيما بينهما، إذ عادة ما يمارس الدائن ضغوطاً معينة على المدين، فيندر ألا يسعى الدائن للاستفادة من وضعه المتغير بفرض بعض الشروط على المدين. وقد يتزداد هذا الأخير في قبول تلك الشروط، ولكنه في نهاية المطاف لا يملك إلا التسليم ببعضها^(١).

(١) مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦. ص: ١١١.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية

هناك الكثير من الأوضاع والظواهر الاجتماعية السلبية السائدة في دول العالم الثالث والتي تعيقها على عملية اتخاذ القرارات، وأهم هذه الظواهر:

- ١- المواريث الاجتماعي المختلفة التي تولدت نتيجة للسيطرة الاستعمارية على هذه الدول في عهود الاحتلال^(١).
- ٢- التركيب الطبقي وتفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في مجتمعات هذه الدول، وتثير ذلك على نظم التعبين والترقية، وعلى خلفية القيادات مانعة للقرار ومدى تفهمها للأهداف العامة لمجموع المواطنين. فإذا كانت هذه القيادات مثلاً حكراً لطبقة بورجوازية أو أستقراطية أو إقطاعية في مجتمع ما نجد أن الجهاز الحكومي في ذلك المجتمع يتحول برمتها إلى أداة متحيزه لخدمة مصالح تلك الطبقة وضمان امتيازاتها الاقتصادية والتغمية على حساب مصالح مجموع المواطنين وسوء ظروفهم وانخفاض مستوى معيشتهم^(٢)، وهذا كله يؤثر في القرارات التي تتخذها هذه القيادات و يجعلها أبعد ما تكون عن الموضوعية والرشد^(٣).
- ٣- ارتفاع نسبة الأمية، فقد بلغت في الأقطار العربية – على سبيل المثال – درجة مرتفعة في عام ١٩٧٧م، حيث بلغت في اليمن الشمالية ٨٨٪، وفي السودان ٨٠٪ وفي اليمن الجنوبي ٧٣٪ وفي كل من المغرب والجزائر ٦٣٪، وفي مصر ٥٦٪، وفي ليبيا ٥٠٪، وفي سوريا ٤٥٪، وفي كل من تونس وموريتانيا ٦٠٪^(٤).

^(١) راجع في ذلك:

Kubaisy,A., administrative developement in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriyah House, 1974)P.P 49-51

^(٢) عبد الملك عوده، الإدارة العامة والسياسة، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣) ص: ٥٥.

^(٣) نواف كعنان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٣١.

^(٤) جلال معرض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة

المستقبل العربي، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣، ص: ١١٤.

وفي إحصاء للصندوق العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بلغت نسبة الأمية في عام ١٩٨٠ على النحو التالي^(١):

الدولة	النسبة المئوية للأمية	الدولة	النسبة المئوية للأمية
١- الأردن	%٤٨	١١- العراق	%٢٥
١- الإمارات العربية المتحدة	%٣١	١٢- عمان	%٢٧
٢- البحرين	%٢١	١٣- قطر	%٣٦
٤- تونس	%٢٨	١٤- الكويت	%٤٨
٥- الجزائر	%٥٠	١٥- مصر	%٥٨
٦- الجماهيرية الليبية	%٦٠	١٦- المغرب	%٤٣
٧- حبيوتي	%٦٠	١٧- موريتانيا	%٦٠
٨- السعودية	%٥٧	١٨- اليمن الجنوبية	%٥٧
٩- السودان	%٦٩	١٩- اليمن الشمالية	%٤٩
١٠- سوريا	%٤٩	٢٠- الصومال	%٤٠

وهذا الجدول يعبر بذلك عن بعض أسباب أزمة القرار السياسي في بعض دول العالم الثالث، وإن كانت دلالاته غير واقعية في بعض الأحيان.

فإذا كانت نسبة الأمية في الأردن %٢٥، وفي مصر %٥٠ فلا وجه للمقارنة بين سعة الحرية السياسية في الدولة الأخيرة، وضيق مسامحتها في الدولة الأولى وإنما لو قلناها بين السعودية ولبنان من جهة، وبين اليمن الشمالية من جهة أخرى، فسوف نجد أن النظام السياسي في اليمن الشمالية

(١) حسن جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعرفات والممارسة، بحث منشور ضمن بحوث كتاب: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين إبراهيم، وأخرون، (ندوة مدينة ليماسول بقبرص، في الفترة من ٢٦ نوفمبر إلى ١ ديسمبر، ١٩٨٣) ص: ٥٢٦. نقلًا عن صالح حسن سعيد، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مرجع سليمان: ١٨٣.

أكثر احتراماً لحقوق الأفراد وحرياتهم من النظام السياسي في كل من السعودية ولibia، رغم ارتفاع نسبة الأمية في اليمن الشمالية^(١).

وأيا كان الأمر فإن الجدول المشار إليه يشير إلى ارتفاع نسبة الأمية في دول العالم الثالث بصورة عامة، وهذا الارتفاع قد انعكس سلباً على درجة المشاركة في القرارات السياسية^(٢).

وبالإضافة إلى تلك الآثار السلبية فإن الأمية المرتفعة في دول العالم الثالث قد أثرت الحاكمين على انتقاء بعض المسائل الدستورية التي لا يعيها المواطن، ولا يفهمها فهماً جيداً، ثم قاموا بعرضها على المواطنين عن طريق الاستئناء الشعبي. غالباً ما تكون الغاية من الاستئناء هي إضفاء المشروعية الصورية على تصرفات أو شخص الحاكم^(٣).

^(١) صالح حسن سبيع، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٣.

^(٢) من تمام العائدة في هذا المقام أن نشير إلى ما ذكره أحد الباحثين من أن الصلاة السياسية في دول العالم الثالث ليست متقدمة على التراث الاجتماعي الأمية والقبرة، بل إنها متقدمة بين الأغبياء والتقراء، وبين المتعلمين وغير المتعلمين. ويظل الفارق بين شريحة وأخرى فارقاً في الدرجة وليس في النوع.

فقد ذكر نفس الباحث أن بحثاً ميدانياً أجري على (٣٧٤) فرداً من المجتمع المصري عام ١٩٧٨، فكانت نتائجه أن ٤٣% لا يشتركون في عملية التصويت مطلقاً، وأن ٨٨% لم يلتقطوا يائياً من الأحزاب السياسية التي كانت قائمة وقتها، وأن ٦١% لديهم اهتمام محدود بأمور السياسة والحكم.

رابع: كمال المنوفي، الثقافة السلمية ولزمه الديمقراطية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥، ص: ٦٨.

^(٣) ومن هنا تأتي خطورة الاستئناء الشعبي كرسالة معاصرة وحديثة للاستبداد السياسي في الدول ذات المستوى التعليمي والثقافي المتواضع.

- نقد لجأ إلى الدكتور / ماجد العلو بعثاً مدائياً، عن قيمة الاستفتاء كوسيلة حديثة من وسائل الديمقراطية شبه المباشرة، وأدخله ضمن بحوث كتابه "الاستفتاء الشعبي" وقد كانت نتيجة ذلك البحث أن العلية العظمى من عيوب البحث - وحاصة العينة المختارة - قد أفادت أن الاستفتاء الشعبي نظام غير مأجح، وغير صالح للتطبيق في دول العالم الثالث. وقد حلّ أفراد العينة رفضهم لنظام الاستفتاء الشعبي في دول العالم الثالث بالآتي:

(أ) رأى ٣٥٪ من أفراد العينة أن ذلك النظام لا يصلح في دول العالم الثالث لاتخاذ الوعي السياسي عند المواطنين.

(ب) رأى ٢٧٪ من أفراد العينة: أن نظام الاستفتاء الشعبي في دول العالم الثالث هو نظام خداع، لأنه يصنف نوعاً من المشروعية الصورية على تصرفات، أو شخص رئيس الدولة، إذ أن أغلب الناس يوافقون على أي شيء يطلب الرؤساء منهم أو يعرضونه عليهم، دون تفكير كافٍ أو اكتتراث بتحري وجه المصلحة لو حتى المدى في القول.

(جـ) رأى ٢٦,٥٪ من أفراد العينة: أن الاستفتاء الشعبي نظام سقوط عند استعماله في دول العالم الثالث لعدم الثقة في نتائجه، وذلك لأن الحكومات هي التي تعدها، والحكومات ليست محل ثقة بالنسبة للأفراد.

(د) وقالت نفس النسبة السابقة: أن نظام الاستفتاء في دول العالم الثالث - في تطبيقه - بعد ظلماً غير جدي لمسيطرة الحكومات على وسائل الإعلام. إذ لا تظهر نعامة الناس من خلال هذه الوسائل إلا وجهاً نظرها المزيفة لموضوع الاستفتاء المطلوب، ولا يصح لوجهة النظر المقابلة، أو المعارضة له بالتعبير عن نفسها. حتى تغدو الصورة كلية ألم الموطنين، فيختارون بين الموافقة والرفض، وهو على بيته وهدى من الأمر المطروح للاستفتاء.

(هـ) ورأى ١١٪ من أفراد العينة: إن نظام الاستفتاء الشعبي ضار لأنه لا يسمح للبرلمان بدراسة موضوعه إذ أن المواطنين الذين يصوتون على موضوع الاستفتاء، ويصفون عليه الشرعية المطلوبة ينفون بذلك دون دراسة كافية لذات الموضوع، على الرغم من أنه لو عرض على البرلمان بدلاً من عرضه على الاستفتاء لكن ملأ للدراسة والبحث والمناقشة قبل البت فيه.

-

٤- عدم وفرة المعلومات الازمة لاتخاذ القرار: لأن سلامة وفعالية القرار السياسى تعتمد على ملامة ودقة وكفاية المعلومات التي سيبنى عليها

- وقد خلص الدكتور / ماجد الحلو في نهاية كتابه المنشور إليه أعلاه إلى أن نظام الاستفادة الشعبي لا يمكن اعتباره شرًا أو خيراً في ذاته، وإنما يتوقف تقويمه وتقييمه في الميزان على توفر لو تحفظ مقوماته وعوامل نجاحه فهو يمكن أن يكون وسيلة فعالة من وسائل الديمقراطية ثبة المشتركة كما يمكن أن يكون أداة خطيرة من أدوات الديكتاتورية المذكورة أو هو إذا شئنا القول: سلاح حاد يمكن أن يستخدم في الدفاع عن الديمقراطية والذود عنها، كما يمكن أن يستخدم في القضاء عليها والقضاء بها.

وقد خلص من تلك المقدمة إلى التقرير بأن نظام الاستفادة نظام غير محبذ في الدول غير المتقدمة، لأنه يستخدم في العالب أداة طبيعة لديكتاتورية مفتعلة لا سند لها في حقيقة الأمر غير مواقف شعبية صورية، إذ يسهل على منظم الاستفادة أن يحصل على التأييد الشعبي الظاهر لشخصه وسياساته، والتغلب على العقبات القانونية، والمعارضة الوطنية التي تتعرض على طريقة حكمه، وذلك باختيار الوقت الملائم للاستفادة، وتكريس وسائل الدعاية والإعلام لتأييد وجهة نظره، إلى غير ذلك من الوسائل التي قد تصل إلى حد تزيف نتائج الاستفادة لاعلاء كلامه، وادعاء شعبية، وترتباً على ما تقدم فضل تطبيق نظام الحكم التبابي الحالمن في الدول العالمية، لأن هذا النظام يمكن الطلقان الشعبية الواجعة من فهم الأمور ومعالجتها معالجة رشيدة، وبهذا تتحقق الديمقراطية، وتصان الحقوق والعربات.

راجع: ماجد الحلو، الاستفادة الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشرعية الإسلامية (الكويت: مكتبة المدار الإسلامية، بدون) ص: ٣٨٦: ٣٨٤، ص: ٤٦٨ - ٤٦٩.

وهذا هو عين ما عنده الدكتور / عبد الحميد متولى، حيث قرر أن قيمة الاستفادة تتوقف على مدى نضوج الوعي السياسي لجمهور الشعب.

راجع: عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢١٢.

وكل ذلك صالح حسن سعيد، أزمة العرقية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٨٥.

القرار^(١). فمن الصعب مناقشة موضوع دون أن يكون لدى الشخص خلفية متكاملة أو مفصلة عنه، فالمعلومات الضعيفة تحد من كفاءة صانع القرار، مما يعزز بالتالي من قوة المعارض، ومقابلة القرار بالإهمال المتعمد^(٢).

وقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التي تناولت النظم السياسية في الدول النامية أن معظم الأجهزة الإدارية في هذه الدول تعاني من نقص في المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وعدم دقتها أو حداثتها، وعدم توفر الأساليب العلمية الحديثة للحصول على المعلومات وتنسيقها وحفظها^(٣).

هـ- التأثير السلبي لوسائل الإعلام والتعليم والأسرة: إن للواحدية في الرأي التي يقوم عليها النظام السياسي في معظم بلدان العالم الثالث قد سخرت وسائل الإعلام، والتعليم حول الأهداف التي تخدم التوجه السياسي القائم، فعملت هذه السياسة في اتجاه مصادِر الاتجاه الأصيل الذي يخدم القيم

(١) نواف كعنان، اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سابق ص: ٣٢٥.

(٢) هيلقا دومند، القرارات للنعلة، ترجمة مصطفى إبريس، مراجعة يوسف محمد القلاوي (بدون) ص: ١٢٩.

(٣) في إحدى الدراسات الميدانية التي قام بها - معهد البحوث التابع لمنظمة الأمم المتحدة بالاشتراك مع خبراء منظمة العمل الدولية حول عملية اتخاذ القرارات في ٤٥ دولة نامية في السنوات الأخيرة تتبين أن ٧٦٪ من الحالات تتغذى قراراتها بناء على بيانات ومعلومات - في كثير من الأحوال - غير كافية، وأنه حتى في حالات توفر البيانات والمعلومات فقد لا يتم تنظيمها وتحليلها ومساعدتها بالشكل الذي يؤدي إلى الاستفادة منها بصورة مناسبة.

- أحمد حسني، مدخل متكامل للتدريب الإداري، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتدريب الإداري المنعقد في القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.

الاجتماعية البناءة التي يؤمن بها العقل الجماعي، بما في ذلك التقييم السياسية وقد عمّق من الآثار السلبية لهذه السياسة ذلك النمط التربوي الأسرى الذي لا يخدم الوعي السياسي العام في دول العالم الثالث.

فما لا شك فيه أن وسائل الإعلام – بمختلف أنواعها – تؤدي دوراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية إيجاباً وسلباً، ولكن الجوانب السلبية تطفو على الجوانب الإيجابية، حيث تقسم أجهزة الإعلام الرسمية بالسمات الآتية^(١):

أ- سيطرة الدولة على كل المعلومات وهذه السيطرة جعلت المواطن العربي لا يتلقى من المعلومات إلا ذلك القدر الذي تعطيه له السلطة، وهذه الأخيرة لا تعطيه إلا ذلك القدر المشوه الذي يخدم توجهها الوحدى في الرأي السياسي.

ب- المركزية الإعلامية التي كثيراً ما تؤدي إلى تزيف الوعي السياسي للمواطنين عن طريق تبرير سياسات السلطة، ليًا كان نصيبها من الصحة، وصرف الناس عن الاهتمام بمشاكل المجتمع الكبرى، فهي لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العامة وتشرك المواطنين فيها، كما أنها لا تلقي اهتماماً ما يذكر ببث القيم أو طرح النماذج السلوكية التي تعزى الممارسة الديمقراطية الملتبة.

ج- كما أنها تتحدث إلى الذان ولا تتحدث معهم، إذ تنقل رسائل القمة إلى القاعدة، دون القيام بالتنمية المكسبة بمعنى: نقل ردود فعل القاعدة إلى القمة حتى يتم التفاعل بين الحاكم والمحكوم في رؤية قضايا المجتمع.

^(١) انظر في ذلك:

- جلال معرض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ١١٤

- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٧٧.

- حسن صالح سعيد، أزمة الحرية، مرجع سابق، ص: ٤٨٧.

د- إسد السياسة الإعلامية وإدارتها إلى مجموعة من المأمورين، فـ تربطهم صلة وثيقة بالعناصر الحاكمة فقط، ومن ثم فلا يعنى هذه المجموعة سوى تغطية أخبار السلطة، والرموز والعائدات لكرى المرتبطة بها.

هـ- عدم وجود مصادر بديلة للمعلومات في ظل السيطرة الإعلامية المحكمة من قبل الحاكمين، وهو الأمر الذي أدى إلى توسيع فجوة الفجوة بين القمة والقاعدة. وهذا العيب قائم بداته في وجود وانتشار الدائمة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة والحكم بالنسبة للسود الأعظم من أفراد شعوب العالم الثالث.

و- بالإضافة إلى السمات السابقة للإعلام في دول العالم الثالث فإن السلطة توجه دور المسجد بما يخدم توجهها السياسي، فنقوم هي بتنعيم الخطاء والمرشدين، وتوجههم بحيث لا يخوضون في قضايا الحرية السياسية والعدل الاجتماعي، وينذرون من الأئلة الشرعية ما يغرس في نفوس عامة الناس الخنوع والخضوع للسلطة، ويتركون للقيم السياسية التي حض عليها الشرع في السياسة الشرعية بالنسبة للحاكم والمحكوم على حد سواء.

ولذا انتقلنا إلى المدرسة كمؤسسة مهمة من المؤسسات الفاعلة والمؤثرة في التنمية الاجتماعية والسياسية نجد أنها تميّز في غرس القيم السياسية التي لا تخدم الحرية السياسية الحامية للحقوق والحربيات العامة.

فكتب التاريخ والتربية الوطنية لا تتضمن من المفاهيم ما يعرض وينمى الشعور الديمقراطي الأصيل في عقل التلميذ، بل على العكس تتضمن تلك الكتب الكثير من المفاهيم التي تخدم التوجّه السياسي القائم. ونحلمه

بين الدولة، وشخص الحاكم، فإذا تغير النظام السياسي القائم تغيرت معه المفهومات السياسية التربوية بما يخدم الوضع الجديد^(١).

وكلقاعدة عامة تؤدي الأسرة ل العربيه دوراً غير مباشر في عملية التنمية السياسية، فالنمط التربوي للأسرة العربيه، ومعاييرها في التواب والعقاب، ونمط السلطة فيها، وأسلوبها في اتخاذ القرارات.. كل هذه الأمور غالباً ما تكون لدى الفرد مجموعة من الاستعدادات والتصورات، والمعايير التي قد تؤثر بشكل غير مباشر في سلوكه ووعيه السياسي^(٢).

رابعاً: العوامل السياسية

١ - الانفراد بالرأي

إن رئيس الدولة في غالبية دول العالم الثالث هو مركز القوة والسلطان، يزاول سلطته دون رقابة جدية من جهة هيئة^(٣)، وذلك السلطة الكلية مباشرة في السياسة الخارجية^(٤).

إن الرئيس في تلك الدول ذو سلطة استبدادية^(٥) يقول جميع السلطات - بطريقة غير شرعية - ويملأ أوامره وقراراته السياسية، ولا يكون أمام المواطنين سوى الخضوع والطاعة^(٦).

^(١) نادية حسين سالم، التنمية السياسية للطفل العربي (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقل العربي، العدد ٥١، مايو ١٩٨٢) ص: ٦٢.

^(٢) كمال المنوفي، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، من: ٧٦.

^(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ١٨.

^(٤) هلسنون بوقول، سosiولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١٠٨.

^(٥) Gonidec P.F., les systemes politiques africains (paris:1978) P.251.

^(٦) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٦٢.

فالحاكم أَلْ للجميع أو هو تكبير العائلة وهذا يعنى أن من حقه أن يحكم حكماً لستبدليها، لأن الأب لا يجوز - أخلاقياً - معارضته، وذالك اعتراض على أوامره، فقراره مطاع واحترامه واجب على الجميع^(١).

والواقع أن الحكم الذى يبرر حكمه بآياته^(٢) للمواطنين يعاملهم كما يعامل الآباء أطفالهم، على أنهم قصر أو غير قادرين على أن ينفذوا قرارهم بأنفسهم، ومن هنا كان من حقه توجيههم، بل عقابهم إذا انحرفو لأنهم لا يعرفون مصلحتهم الحقيقة^(٣).

٤- ضف الوعى السياسي

ما لا شك فيه أن القرارات السياسية ليست مجرد صيغ قانونية يصر عنها من خلال هيئات ومؤسسات رسمية وشعبية فحسب، ولكنها - قل ودل ذلك - مجموعة من القيم والمشاعر المفعولة وللفاعلة التي تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة، سواء من جانب الحكم، أو من جانب المحكوم.

(١) إن من الخطأ تشبيه السلطة السياسية في الدولة بالسلطة الأبوية في الأسرة، فهذه الأخيرة شخصية ترتبط بشخص رب الأسرة وأفرادها، أما السلطة السياسية فهي محدرة ودلتة، أي أن السلطة الأبوية تتولى بوابة رب الأسرة، أو يبلغ الأطفال سن الرجولة والاستقلال بأنفسهم. أما السلطة السياسية فهي دائمة رغم تعاقب الأشخاص الذين يمارسونها، كما أن رب الأسرة لا يستطيع أن يتخل عن سلطته، بينما للحاكم أن يتنازل عن الحكم وقتاً شاه.

- راجع ذلك: ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠) ص.

١٠٥. وكذلك لمam عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

(٢) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مرجع سابق، ص: ٥٣.

وإذا كان من المهم أن توحد الهيكل والمؤسسات الرسمية والشعبية التي تتطل منها القرارات السياسية لتضبط حركة النظام الاجتماعي، فإن الأهم من ذلك هو وجود الإنسان المشبع بالقيم والمشاعر الديمقراطيّة، سواءً أكان على كرسى الحكم، أم في ساحة المعارضة، وهذا هو ما تفتقده معظم شعوب وحكومات دول العالم الثالث^(١).

فالرأي العام في هذه الدول – غير مهم ولا يهاط علمًا بما يدور حول الموضوعات السياسيّة الخارجيّة أو الداخليّة، وذلك لأسباب قد تكون اقتصاديّة أو اجتماعية بالإضافة إلى ذلك فإنه حتى معظم الأفراد الذين لهم آراء فعالة عن الموضوعات السياسيّة فإنهم لا يعبرون عنها^(٢). وينعزلون بدرجة أو بأخرى عن مشكلات مجتمعهم ويعزفون عن المشاركة فيها^(٣). ومن ثم يفتر إلى منصة الحكم من هو ليس بأهل لتحمل المسؤوليّة، وليس بقادر على اتخاذ القرار.

٣- الانقسام بين الحاكم والمحكوم

إن من أهم أسباب أزمة القرار السياسي عدم الالقاء بين الحاكم والمحكوم^(٤)، إن الانقسام بين الشرعية الرسمية، والشرعية الشعبيّة لابد ولن يحدث لمرين^(٥):

(١) حسن صالح سعيد، أزمة العريبة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٧٥.

(٢) عبد الخير محمود عطا، خصائص صنع القرار السياسي في المجتمع الياباني، مرجع سابق، ص: ١١٣.

(٣) أحمد العلي، المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث، محاضرة أقيمت في الدورة الدبلوماسيّة السليمة، وزارة الخارجية، دولة الإمارات العربيّة، ١٩٧٩.

(٤) أحمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي (القاهرة: دار الشرق، ١٩٨٤) ص: ١٢.

(٥) نجيب عبد الحال مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥) ص: ٤٢٦.

الأمر الأول: وهو ما يطلق عليه اصطلاح "تسرب القوة" أو "تسرب السلطة" ويحدث ذلك حينما يوجد نص قانوني يخول للسلطة السياسية القيام بعمل معين، ولكن ذلك النص لا يمكن تطبيقه. وبذلك يعجز صاحب السلطة عن تنفيذ بعض القرارات أو القوانين وذلك لعدم شرعيتها من ناحية مخالفتها لقيم الاجتماعية، وإن كانت لذلك القرارات شرعيتها المعتبرة من وجهة نظر الشرعية الرسمية.

الأمر الثاني: وهو ما يطلق عليه اصطلاح^(١) "ندهور قيمة السلطة" ويحدث ذلك عندما يعمد صاحب السلطة إلى فرض تلك القوانين أو القرارات بالقوة، مما يؤدي إلى الحطاط للسلطة في نظر الجماعات وعدم احترامها لرموزها ولسياساتها، ويتربّ على ذلك تعديها لها رغم ما توقعه على أفرادها من جزاءات.

وإذا نظرنا إلى دول العالم الثالث فسوف نجد أن ذلك العداء المستحكم بين السلطة والتنظيمات الشعبية هو عداء معبر عن ذلك الانفصام وعدم الالتفاء بين الشرعيتين: الرسمية والشعبية^(٢).

٤- عدم استقرار الأنظمة السياسية

لن عدم استقرار الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث أصبحت ظاهرة واضحة خلال ما شهدته معظم هذه الدول من انقلابات عسكرية واضحة، وبدلاً من أن تعمل هذه الانقلابات على إحداث تغيير وتطوير في

^(١) سليمان الطسوى، السلطات الثلاث في الدسائير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٩) ص: ٧.

^(٢) حسن صالح سعيف، أزمة العرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٩٤.

الأساليب البيروقراطية الموجودة فإنها لسمت إلى حد كبير في تدعيمها وتكريسها سواء من حيث بنائها أو من حيث أساليب ممارستها للعمل والمحاكيم التي قامت عليها.

وهذا الوضع أفقد القرارات السياسية في هذه الدول استقرارها واستمراريتها، وخلق المشاكل الاجتماعية والتفسية للمشاركون في صنع القرار وفي تنفيذه وتزئيب على ذلك عدم توفر العلمانية والاستقرار للقيادات السياسية من ناحية، وعدم قدرة القيادات الجديدة التي تتولى مراكزها في مراحل التغيير من التحكم في عوامل التغيير أو التلاؤم معها^(١).

يضاف إلى ذلك أن جو الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية في دول العالم الثالث يجعل قادة هذه الدول يشعرون بعدم الأمان والاستقرار مما يؤدي إلى تخوفهم من المسؤولية وترددتهم أو إيجامهم عن المبادرة باتخاذ القرارات الجريئة، وإضعاف قدرتهم على حسن التقدير^(٢).

٥- تحرير المعارضة

إن ثمة دولًا من دول العالم الثالث المعارضة فيها محرمة قانونًا مثل النiger وموريانيا وشمال نيجيريا وغانا^(٣). ففي الكثير من هذه الدول كلن الحكم يعمل على التصفية السياسية أو الجسدية للمعارضين^(٤).

^(١) نواف كعنان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٢٩.

^(٢) Milne R.S., mechanistic and organic models of public administration in developing countries, administrative science quarterly, March, 1970, P:57.

نقلاً عن: نواف كعنان، القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص: ٣٣٠.

^(٣) عبد الملك عودة، دراسة نظام العزب الواحد في غرب أفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١، ص: ٧٢٨.

هذا التكيل للمعارضة شهدت في كثير من الدول النامية ذات الحزب الواحد – وللتى ظهرت فيها المعارضة بعد الاستقلال لتنتصى للفساد ومظاهر الانحراف لقيادات الحزب الواحد التي أصابها الجمود لطول بقائها على القمة^(١).

ففي غينيا والسنغال وكينيا وغيرها من الدول الأفريقية نجد موقفاً لزاء المعارضة لا يختلف عما سبق ذكره. ففي كينيا أدخل دانييل موئي^(٢) في يونيو ١٩٨٢ تعديلين على الدستور يمنعان قيام المعارضة وبحولان كينيا إلى دولة ذات حزب واحد، وفي الوقت ذاته بدأ موئي حملة قمع ضد المعارضين السياسيين متهمًا تقوى خارجية^(٣) وعناصر ماركسية بالجامعة بتآجيج الثورة وكان مما يهدف إليه تعديل الدستور وتمكن البوليس من القبض على المعارضة وحبسهم دون محاكمة^(٤).

ولم يكن هذا الموقف لزاء المعارضة مقصراً على الدول الأفريقية ذات نظام الحزب الواحد فقط، بل بين ذلك شمل لو امتد إلى الدول الأفريقية ذات نظام الحزبين حيث كان حزب الأغلبية الذي يتولى الحكم يعمل بكل الوسائل على القضاء على حزب المعارضة قضاء ناماً.

(١) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٦.

(٢) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا (البيبا: طرابلس، ١٩٧٤) ص: ٥٠.

(٣) ثاني رئيس جمهورية في تاريخ كينيا بعد وفاة الرئيس جو موكبياتا في أغسطس ١٩٧٨.

(٤) جريدة الأهرام، العدد الصادر في ١٠/٨/١٩٦٩ عن مندوبها في نيروبي، ونقرأ عن: عبد للهيم متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٧.

وقد بلغ الأمر في عهد نكروما - في غانا - إلى حد صدور قانون بتحريم المعارضة لستناداً إلى أن المعارضة تلّجأ إلى أساليب تضر بالوحدة الوطنية، وإلى أنها تقوم بنزويج إشاعات وأخبار كاذبة وقد كان جميع زعماء المعارضة في عهده إما في المنفى أو في السجون^(١).

ومن الوسائل السلمية لإضعاف المعارضة أو القضاء عليها

- ١- ماورئته نظم الحزب الواحد من ملطات الاحتلال - الاستعمل - من الأخذ بسياسة التوبيخ والتقارب من المعارضة باستعمال وسائل الترغيب المختلفة - كمنح لمزايا وراء جنوب رجال المعارضة إلى الانضمام لجانب المؤيدين للحكومة. وحين تفشل هذه الوسيلة تلّجأ الحكومة إلى وسائل الشدة والعنف لتفطيمية أوجه النقص والفساد^(٢).
- ٢- إصدار قانون بتحريم المعارضة، كما حدث في غانا، وذلك بعد إدخال تعديل على الدستور يتيح لحزب للميثاق الحكم العمل على استصدار هذا القانون الذي أدى إلى القضاء على المعارضة تماماً^(٣).

٦- ضعف الأحزاب

إن القيادة العسكرية حين يتبعون مقاعد الحكم بعد القيام بحركة ثورية لو انقلابية نجدهم ينظرون عادة نظرة عداء إلى الأحزاب، باعتبار أن عليها يقع جانب من المسئولية مما كانت تعانيه البلاد من استبداد أو فساد قالت تلك الحركة الثورية من أجل القضاء عليه. فنجدهم عقب نجاح حركتهم

(١) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٥١.

(٢) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٩.

(٣) محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في أفريقيا، مرجع سابق، ص: ٤٤.

وبلوغهم كراسى الحكم يقررون إلغاءها. ثم بعد حين من الزمان يتبيّنون أهميتها بل وضرورتها، فإذا بهم يعودونها إلى الحياة السياسية^(١).

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى ما كانت عليه الأحزاب في دول العالم الثالث من الضعف الذي يرجع إلى عدة عوامل^(٢):

١- الضغط الذي يزاوله رجال الحكم على المواطنين للالتحاق بالحزب، وذلك ما يفسر لنا كيف ينتقل الفرد من حزب لأخر في بسر دون حرج، وذلك في الدول التي تسمح بتنوع الأحزاب.

٢- إن الجماعة - لا الفرد - هي التي تلتحق بالحزب، والجماعة التي يعد الفرد اليوم لشدة التصادق بها هي - كما كان الشأن في الماضي - العائلة، وأحياناً هي الجماعة الدينية التي ينتمي إليها.

وفي هذه الحالة فإنه لا يمكن الادعاء بأن ثمة للتزامًا شخصياً سياسياً بين الفرد وقادة الحزب، إنه إذا كان ثمة للتزام فهو التزام رئيس الجماعة أو العشيرة لزاه أولئك القادة، لأنه التزام فرض عليه، وليس التزاماً سعي أو مال إليه.

٣- إن الأحزاب في دول العالم الثالث تعانى من الاشتباكات الداخلية، أو للتصدع أو هو ما يؤثر بدوره على المشاركة في صنع القرار السياسي ويفسر أسباب ضعفها^(٣).

^(١) جان لاكريتر، وجلن يومبيه، الدول النامية في الميزان، ترجمة هوزي عبد العميد، مراجعة جلال صادق (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢) ص: ٨.

^(٢) عبد العميد متولى، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٣.

^(٣) عبد الغبير عطا، خصائص صنع القرار في المجتمع اللبناني، مرجع سابق، ص: ٦٤.

- ٤- إن خالية أحزاب دول العالم الثالث لم تبلغ بعد مرحلة النضج السياسي، فبلى جانب أنها لا تعرف لأن الاستقرار الداخلي، فهي لم تحاول وضع سياسة واضحة تعمل بمعن意大ها.
- ٥- يرتبط بذلك أيضاً ضعف الموارد المالية للأحزاب، مما يضطر الأحزاب إلى التماطل المساعدات المالية من المؤسسات الصناعية أو التجارية أو النقابية، ومن شأن هذا أن يخضع الأحزاب لسيطرة خارجية لا تنافق مع السياسة الأساسية للحزب^(١).

من هنا فقد فشلت أكثر الأحزاب في خلق الوعي بالمفهوم الحزبي السليم، فهيكلها الإداري بسيط بساطة بدائية، وطابعها فردي، ويسك بالسلطة الفعلية فيها خنة تائف حول زعيم برلماني يدعى الكارزمية في أغلب الأحيان، مما ينزل بالنظام الحزبي إلى نوع من الأوتوقراطية^(٢).

وهكذا تختصر اهتمامات الأحزاب عن المشاكل السياسية والأمور العامة، ويقتصر دور الأيديولوجيات والعقائد ليترفع دور المصالح والمنافع الخاصة، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن والوصول إلى كرسى الحكم والاحتفاظ به، وهي في سبيل ذلك تحاول إرضاء سلطات بيدها مقللية الأمور مما يخرجها تماماً عن الممارسة الحزبية الصحيحة.

(١) عبد للتغير عطا، خصائص منع القرار في المجتمع اللبناني، المرجع السابق، ص: ٨١.

(٢) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص: ٧٥.

٧- جماعات الضغط

إن ثمة جماعات تستهدف الضغط على السلطة الرسمية بقصد التأثير عليها في مجال إصدار القرارات السياسية، ومن شاكلة هذه الجماعات النقابات العمالية ومؤسسات الشباب، والهيئات الدينية، والجماعات المذهبية، كالجعاعة التي تنشأ بقصد مكافحة التمييز العنصري^(١).

إن من ثواباً هذه الجماعة يشترك المواطن في الحياة السياسية على مقتضى اتجاهات الجماعة وأغراضها متحداً من الجماعة وسيلة لقوى للتأثير على السلطة الرسمية وتوجيهها في إصدار القرارات السياسية بما يلائم مزاج الجماعة السياسي^(٢).

وجماعة الضغط هي جماعة تستهدف الصراع من أجل التأثير على السلطة التنفيذية بحيث تأتي قراراتها متجاوحة مع مصالحها^(٣). وقد تسعى الجماعات إلى تأييد بعض المرشحين المؤيدين لأرائهم كما تغير اهتماماً كبيراً لتعبئة الرأي العام وتوجيهه في كثير من الأحيان إلى تحقيق أهدافها، ولا شك أن هذه الجماعات قادرة بما لديها من مولد مالية كبيرة على هذا التوجيه، وتتجأً الجماعات إلى استخدام الوسائل التي تؤثر في الرأي العام، مثل إصدار النشرات وتوزيعها، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، وما إلى ذلك من مختلف وسائل الاتصال بالرأي العام، فإذا ما تحقق لها افتتاح الرأي

^(١) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سابق، ص: ٢٣٥.

^(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٣) بطرس غالى، محمود حيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مرجع سابق، ص: ٢٨٦.

العام بقضيتها حتى على كتابة الرسائل والبرقيات للمجلس أو الحكومة ، حتى يتم التعديل المطلوب لمشروع قانون ، أو لسياسة حكومية^(١) .

إن عمل هذه الجماعات ينكشف وفقاً لعادات وقيم القطاع المختص الذي يستطيع تحقيق مطالبهما^(٢) . ويرى مثيلز أن ضبط سيطرة الأقلية بواسطة الأغلبية أمر يصعب تحقيقه ، ويزكى ذلك في قوله: لقد سخر التطور التاريخي من جميع المقلبيين التي كففت للحيلولة دون الأوليغاركية أو لمنعها . وإذا سنت القوانين من أجل سيطرة القادة ، فالقوانين هي التي تضعف تدريجياً وليس القادة^(٣) . وتندد الجماهير في المادة النظام الذي يمكنها من محاسبة القادة ، فضلاً عن انتقادها للقوة الحقيقة التي تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سلطة الأغلبية الذي يحول دون فرض الصفة سيطرتها على بقية المجتمع^(٤) .

^(١) نفس المرجع السابق ، نفس الموضع ، وكذلك : اسماعيل سعد ، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥) ، ص: ٢٤٨.

^(٢) جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: منشورات عويدات ، ١٩٨٣) ، ص: ٧٣.

^(٣) Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligarchical tendencies of Modern Democracy. Trans. By Eden and cedar paul, (N Y.: the free press, 1962)P.P.308-309

^(٤) اسماعيل سعد ، المجتمع والسياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢١٩.

خامساً: العوامل الشخصية

١- طول مدة الحكم

يقول الورد أكتون Action: إن السلطة مفسدة، والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، ويقرر الأستاذ ميشيل^(١) أن الأغلبية الكبرى من زعماء وقادة الحركات السياسية في مختلف البلدان، ومن ساسة الدول، قد بدأوا حياتهم السياسية تسيطر عليهم النزعة المثالبة: نزعة التضحية في سبيل مبادئ صمموا أن يحيوا من أجلها، وأن يفنوا في سبيلها، فإذا تولوا سلطان الحكم وجمعوا السلطة المطلقة بين أيديهم، وأصبحت كلمتهم وحدهم هي العليا أصبحت أحياناً الكلمة السفلية للحق والعدالة والصالح العام، ذلك لأن السلطة لعبت بروؤسهم نشوتها فأسكريتها، وعبدت شهونها بنفوسهم فأفسدتها^(٢).

إننا نرى – كما يقول لاسكي^(٣) – أن الأغلبية أحياناً تتجه نحو حزب معين نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة، وذلك بسبب أن الورارة هلت في الحكم لمن طويلاً، ولذلك يعمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة^(٤). وليس هذا الكلام بغرير عن دول العالم الثالث.

^(١) هو أستاذ إيطالي بجامعة تورين Turin، وقد ذكر ذلك وبينه تصيلاً في كتاب له عن الأحزاب السياسية، وصمه عام ١٩١٢، وترجم إلى كثير من اللغات الأجنبية في القارة الأوروبية.

^(٢) عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٥٦٠.

^(٣) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٤) أستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن، وقد كان الرئيس المفكِّر لحرب العمال البريطاني قبيل وفاته في الأربعينيات.

^(٥) عبد الحميد متولي، المنصل في القانون الدستوري (الإسكندرية: مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢) ص: ٣٩٦.

لن نمسك الرئيـس - أو الحزب الحاكم - بالحكم لفترـة طـويلـة فـي الدول النـامية، يجعل الصـدا يـزحف إـلـى نـشـاطـ الحـزـبـ وزـعـانـهـ، وـفـرـارـانـهـ، ولـسـالـيـبـ عملـهـ وـذـلـكـ لـطـولـ بـقـائـهـ عـلـىـ القـمـةـ، مـاـ يـضـعـفـ نـزـعـتـهمـ المـتـالـيـةـ، وـبـصـيـبـهـ بـالـجـمـودـ، وـذـلـكـ مـاـلـمـ يـكـنـ عـلـىـ رـأـسـ الـحـكـمـ شـخـصـيـةـ قـوـيـةـ مـثـلـ نـهـرـوـ فـيـ الـهـدـ(١).

٢ - بـطـلةـ السـوـءـ

المـيدـانـ السـيـاسـيـ - فـيـ كـلـ زـمـنـ وـمـكـانـ - يـجـذـبـ إـلـيـهـ فـرـيقـيـنـ مـخـلـقـيـنـ: أحـدـهـماـ: تـغـلـبـ عـلـيـهـ نـزـعـةـ المـتـالـيـةـ(٢)، وـالـثـالـثـ تـغـلـبـ عـلـيـهـ نـزـعـةـ النـعـيـةـ - المـنـاقـفـونـ وـالـوـصـولـيـونـ وـالـسـيـاسـيـوـنـ الـمحـتـرـفـونـ - وـهـؤـلـاءـ هـمـ الفـالـلـيـةـ فـيـ المـيدـانـ السـيـاسـيـ(٣).

وـهـؤـلـاءـ بـكـثـرـ عـدـهـمـ وـيـعـلـوـ شـأنـهـمـ فـيـ الـحـكـرـمـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ دـوـلـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ، حـيـثـ نـجـدـ أـنـ الـقـادـةـ بـحـاجـةـ إـلـىـ مـاـ يـنـثـرـهـ أـلـقـادـ الـمـنـاقـفـونـ حـولـهـمـ مـنـ أـكـالـيلـ الـإـطـرـاءـ وـلـتـمـجـدـ لـعـقـرـيـتـهـمـ، مـاـ يـجـعـلـ الـقـادـةـ يـضـيـقـوـنـ بـالـمـعـارـضـيـنـ الـذـينـ يـنـكـرـونـ عـقـرـيـتـهـمـ، فـيـتـخـذـونـ ضـدـهـمـ قـرـاراتـ جـنـوـنـيـةـ مـثـلـ قـرـاراتـ السـادـلـتـ فـيـ سـتـمـبرـ ١٩٨١ـ بـاعـتـقـالـ ١٥٠٠ـ مـنـ مـعـارـضـيـهـ، وـإـلـغـاءـ كـبـرـىـ صـفـحـ المـعـارـضـةـ وـذـلـكـ بـدـوـنـ تـحـقـيقـ سـابـقـ.

(١) لـعـزـيدـ مـنـ التـصـيـلـ رـاجـعـ، عـدـ الـحـمـدـ مـتـولـيـ نـظـرـاتـ فـيـ أـنـظـمـةـ الـحـكـمـ فـيـ دـوـلـ الـنـامـيـةـ، مـرـجـعـ سـلـيـقـ، صـ: ٧٦ـ.

(٢) لـعـزـيدـ مـنـ التـصـيـلـ عنـ الشـخـصـيـاتـ الـمـعـتـازـةـ عـلـىـ رـأـسـ إـدـاـةـ الـحـكـمـ رـاجـعـ: عـدـ الـحـمـدـ مـتـولـيـ، الـعـرـيـتـ الـعـامـةـ (الـإـسـكـنـدـرـيـةـ: مـنـشـأـةـ الـمـعـارـفـ، ١٩٧٥ـ) صـ: ١٠٢ـ وـمـاـ بـعـدـهـاـ.

(٣) جـبـرـ عـزـيزـ، الـبـهـادـيـ الـعـامـةـ لـلـقـلـوـنـ الـإـدـارـيـ، طـ٢ـ، بـلـرـيـسـ، ١٩٣٥ـ، صـ: ٤١٥ـ. وـنـقـلاـ عـنـ عـدـ الـحـمـدـ مـتـولـيـ، نـظـرـاتـ فـيـ أـنـظـمـةـ الـحـكـمـ فـيـ دـوـلـ الـنـامـيـةـ، مـرـجـعـ سـلـيـقـ، صـ: ٥٦٥ـ.

فإذا كان ماركس قد رأى أن "الدين أفيون الشعوب" (١) فلن بطانة السوء - في الدول النامية - هي أفيون الحكم، أي أنها بمثابة مخدر لهم (٢).

فهذه البطالة تجعل الحاكم يظن بل ويعتقد أنه يسير دائمًا إلى الأمام وفي أمان، وأن قراراته وتصرفاته جميعها تسودها كلها العدالة والقانون، وأن الشعب في نعيم وأزدهار، بينما هو في الواقع على حافة الانهيار وذلك بسبب أخذة بعيداً "أهل الثقة فوق أهل الكفاءة"^(١).

٣

قد تعانى بعض الدول من خلل واضح فى بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا قد لا يجد لديها أزمة واضحة فى القرارات السياسية؛ فالهند مثلاً ليست أكثر نمواً من بعض دول العالم الثالث كلها، ومع هذا فلا وجه للمقارنة بين النظام السياسي الهندي العزدهر، وبين بعض النظم السياسية في دول كثيرة من دول العالم الثالث.

كذلك فإن بعض النظم السياسية العربية يرتفع فيها متوسط دخل الفرد إلى درجة تقترب أو تساوى أو تزيد عن دخل الفرد في الدول الإسكندنافية، ومع ذلك فإن حجم المشاركة في هذه الدول يقل كثيراً عن مساحة المشاركة في الدول الإسكندنافية⁽³⁾.

(٤) وهذا غير صحيح لأن الدين عذاء روحي للشعوب، والشعوب بحاجة إلى عذاء روحي كاحتاجتها إلى الغذاء المادي، كما يقول الفيلسوف الإغريقي، شفاستر.

^(١) عبد العميد متولي، *المفصل في القانون الدستوري*، مترجم سابق، ص: ٤٠٠.

^(٤) لمزيد من التفصيل راجع: عبد الحميد متولي، نظرات في نظمية الحكم في الدول النامية، درجة ماجستير، ص: ٥٦٧-٥٦٨.

^{١٧} حسن صالح سعيم، أزمة للحرية في الوطن العربي، مترجم سابق، ص: ٤٦٨.

لذلك يجب أن لا يفهم أن ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية سوف يتبعه بالضرورة ضعف في مساحة المشاركة السياسية لأن ذلك سوف يؤدي إلى التعدي على حقوق الأفراد وحربياتهم، ويمنع النظم السياسية المغلقة حجة لتفسير وتبرير تقليل حجمها في المشاركة.

إن تأمين المشاركة السياسية داخل المجتمعات بصفة عامة، والمجتمعات الفقيرة بصفة خاصة شرط أساسى لإحداث عملية التنمية المتكاملة. فإذا كان التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحتاج إلى تعينه ووعى سيسبيين، فإن ذلك لن يتم بالصورة المرجوة إلا في المجتمعات التي يكون الإنسان فيها حرآ، وشعراً بذلك، فيتمكن بحضور فعلى مع الجماعة السياسية^(١).

(١) الصادق شعبان، العرق السياسي للإنسان في الدوائر العربية، بحث متضور بمجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧، ص: ٤٥، ٤٦.

الفصل الثالث
علاج الأزمة

الفصل الثالث

علم الأزمة

طبعها

إذا كانت البداية المنهجية قد فرضت علينا رصد أسباب أزمة القرار السياسي، فإن النهاية المنهجية تسوقنا إلى صرورة البحث عن حل أو مخرج لهذه الأزمة.

لقد حاول مفكرون كثيرون، لا سيما هؤلاء الذين ينتمون إلى دول العالم الثالث لأنهم الأقرب إلى الإحساس بالمشكلات، ومن ثم فهم الأقدر على تشخيص الحل والعلاج، وبالتالي تتعدد الاتجاهات التي تقترح العلاج حسب الخلفية، الثقافية والحضارية التي عايشها المفكر، إلا أنها على لية حال يمكن أن تكون منطلقاً لخطة عامة للعمل، طالما أن المجتمعات النامية تشتراك أغلبيتها في خصائص معينة، وفي هذا الصدد يمكن تشخيص الأسلوب الذي يمكن اتباعه في حل أزمة القرار السياسي في النقاط الآتية:

أولاً: إعادة البناء القوسي

إن إعادة البناء القوسي لتلك الدول بحيث يتفق مع الحقائق البشرية والتاريخية والجغرافية يعود إلى هذه الشعوب ذاتيتها، ويقتضى على كثيرٍ من أساليب الفرقه والضعف ويعوض تلك الشعوب الكثير من النقص الذي تعانيه في أجهزتها الفنية، وفي رجالاتها. وأن تدرك عملية البناء هذه إدراكاً واعياً ضرورة إعادة النظر في التراث الثقافي لتلك الشعوب من ناحية وأن تومن بالعلم الحديث من ناحية أخرى، وأن يصاحب ذلك كله إيمان بقضية العدل الاجتماعي والعمل المنتج^(١).

^(١) يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة مرجع سابق ص: ٢٧٢.

ولذا كانت مثل هذه الحلول تفت دون تحقيقها أماد طويلة من الوقت، فلأن هناك اتجاهًا يحاول أن يجد الحل في الممارسة الواقعية لفلسفة النظام، حيث يذهب إلى أن التجربة هي التي تؤدي إلى الوضع الصالح^(١)، ويبدو أن ذلك الاتجاه تأثر إلى حد بعيد بنظريات أرنولد توينبي في التحدى والاستجابة حين رفض إرجاع التطور الحضاري إلى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب أو البيانات الجغرافية المناسبة، ورده إلى القوة الإبداعية المحركة التي تختلف ظروف المجتمع الصعبة^(٢). ولكن لا بد وأن ثلت النظر إلى أن عنف التحدى وشنته قد يؤديان إلى إجهاص المحاولة في بدايتها، ثم إن الاستجابة قد لا تكون في مثل قوة التحدى، ومن ثم فلن تفلح المحاولة سوى في إحداث نكسة قد تعصف بالنظام كله^(٣).

ثانية: التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن التخلف الاقتصادي الاجتماعي يجعل الفرد مشغلاً بإشباع حاجاته الأساسية، فستفرق وقته وطاقته، فلا تترك له الوقت اللازم والكافى للمساهمة في الحياة السياسية وعلى عكس هذا الوضع يوفر التقدم الاقتصادي والاجتماعي ظروف الملائمة للتقدم المعرفي اللازم لاشتراك الفرد في العملية السياسية^(٤).

^(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية مرجع سابق ص: ٧٩.

^(٢) Toynbee A., A study of History, Abridgement of vols I-VI by D. somervell (Loford: University Press, 1962) P:750.

^(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٨.

^(٤) معاذ الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص: ٤٩.

إن للوضع الاجتماعي للمواطن أثراً فعالاً في تشكيل اتجاهاته السياسية، ومن ذلك مكانته الاقتصادية، وطبيعة الدخل الذي يعتمد عليه، والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وعقيدته الدينية^(١). والتربية السليمة والتعليم^(٢). بل إن أي من هذه جميعاً قد يكون كافياً بذاته لتشكيل اتجاهات المواطن^(٣).

إن المشاركة السياسية تختلف من شخص لأخر بل ومن طبقة لأخرى، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية الأعلى يميلون إلى المشاركة بقدر أكبر من أصحاب المكانات الأقل، وذلك بغض النظر عن المجتمعات التي يعيشون في ظلها أو الأنظمة السياسية التي ينضوون تحت لوائها^(٤).

إن النظم الاقتصادي يجعل الأفراد يعيشون في مستوى مرتفع، وهذا الانتعاش الاقتصادي لابد وأن يلقى بظله الوارفة على الحياة السياسية داخل المجتمع، لما يؤدي إليه من تخفيف التوترات الاجتماعية بين طبقات المجتمع وفئاته^(٥).

(١) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سالق، ص: ٢٢٣.

(٢) صالح سن سعيد، لزمه للحرية السياسية، مرجع سابق، ص: ٢٢٣.

(٣) طه بدوى، الفكر الثورى، مرجع سالق، ص: ٢٢٣.

(٤) Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977)P:130.

(٥) سعاد الشرقاوى، علم الاجتماع السياسي، مرجع سالق، ص: ٤٧.

وفي مثل هذا الجو يتبلور نوع من الاتفاق الجماعي على الأسس الرئيسية للمجتمع، تتعايش في ظلها الفئات والطبقات الاجتماعية^(١). وبهذه الكيفية يتحول المجتمع من مجتمع قائم على الصراع Sociele Conflictuelle إلى مجتمع قائم على الاتفاق Sociele Consensuelle وهذا الأخير هو الإطار الملائم للبلورة وصياغة القرار الأمثل^(٢).

إن النطاع السياسي لن يؤدي ثماره إلا إذا وآكبه إصلاح اقتصادي واجتماعي، ومن المعروف أن التخطيط السياسي يجهضه الاقتصاد المختلف والنظام الاجتماعي المتزدى، ولعل هذا هو ما جعل رجال الفكر السياسي يذهبون إلى القول بأن ظاهرة التنمية هي مشكلة سياسية في المقام الأول، حيث أن التنمية تخطيط، والتخطيط في لسانه إدارة سياسية^(٣).

ثالثاً: التنمية السياسية

تتمثل التنمية السياسية في رأى كثير من الباحثين في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقرارتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وشعبي، وذلك بالإضافة إلى

^(١) إسماعيل صبرى عباد، المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، بحث مشرف في كتاب الديمقراطية وحقوق الإنسان، للدكتور على الدين هلال وأخرين، ص: ١١٤.

^(٢) صالح حسن سبع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، من: ٤٦٤.

^(٣) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، من: ٦٩.

تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد بدون أية تمييزات طبقية لو عرقية لو غير ذلك^(١).

إن التنمية السياسية هي المشكلة الأولى التي لابد من تخطيها والدولة في بداية الطريق حتى تكون الخطوات بعد ذلك أكثر نفعاً وأعمق فاعلية، وفي هذا الصدد يرى بعض السياسيين أن البداية الحقيقة لذلك تكمن في تنشئة ثقافية سياسية، بمعنى تأصيل القيم والمبادئ السياسية لتحول بعد ذلك إلى سلوك عملى يلتزم به القادة والمواطنين^(٢).

من هنا لابد وأن ندرك تماماً أن الدولة لكي تحقق أي قدر من النجاح في قراراتها السياسية ينبغي عليها أن تتبع وتطبق ما يلى:

١- التحرر من التبعية

يجب أن تتحرر دول العالم الثالث تماماً من كل تبعية خارجية، حيث أن ذلك هو الأساس الذي تطلق منه العملية كلها. ونحن لا نجانب الحقيقة إذا زعمنا أن الجانب السياسي هو المحور الذي دارت حوله عملية المراجعة من أول الأمر، فقد مرت هذه الدول بمراحل ثلاثة: استعمار واستغلال، فكفاح ونضال، ثم تحرر واستقلال، ولذلك كان العنصر السياسي هو الفالب على تفكير قادة هذه البلدان وهم يحاولون – في أول عهدهم وقد عادت أمور دولتهم إليهم – تمس الطريق تجاه نظام يطبقونه ونظريته يتبعونها لا سيما وهم يفتقرن إلى فلسفة معينة محددة في هذا الصدد، وأول شروط النجاح لن

^(١) سيل المطلوبى، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٧٨) ص: ١٤٩.

^(٢) Brewer and Ronald, Political Development and Change (London Macmillan, 1975) Introduction.

تكون نابعة من واقع المجتمع وليس مستوردة من خارجه، وإنما مأثيرها إلى الفشل^(١).

٤- نضج الوعي السياسي

إن الوعي السياسي^(٢) الناضج والمزدهر يساعد على الوصول إلى القرارات السياسية الرشيدة في لقصر وقت ممكن^(٣). ونضج الوعي السياسي لا يمكن تحقيقه في لحظة فهو يتطلب شيئاً فشيئاً أساسين لا بد منها حتى يتم الوصول إليه:

أولهما: فلسفة سياسية تستطيع أن تصل ببساطتها وواقعيتها إلى مستوى القاعدة الجماهيرية، وتقنعها بجدواها وفعاليتها، وقدرتها على تحقيق أهداف الشعب الكبرى في الحرية، والمساواة، والرخاء، فيكون رد الفعل إلى الجماهير هو الاستجابة الشديدة لهذه الفلسفة، والاستعداد الكامل للبذل والتضحية من أجل ترجمتها واقعاً ملماً، تعيشه القواعد الشعبية الممثلة لأغلبية الشعب.

وثالثهما: ممارسة عملية للمشاركة السياسية تتضمن في أثاثها الرؤية الصحيحة وتبرز الاحتياجات العملية، وتتحدد وسائل ملاقتها^(٤).

(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ٦٩.

(٢) الوعي السياسي يعني: معرفة المواطن بحقوقه السياسية، وبمقومات النظام الاجتماعي العام، وبما يجري حوله من أحداث ووقائع.

حسن صالح سعيد، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٤٨٢.

(٣) Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979) P.236.

وكذلك: كمال المنوفي، التقاليد السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص: ٦٥.

وكذلك: حسن صالح سعيد، أزمة الحرية في الوطن العربي، مرجع سابق ص: ٤٧٦.

(٤) عبد الفتاح حسنين العذوي، الديمقراطية وفكرة الدولة، مرجع سابق، ص: ٧٧

فمن الخطر على مستقبل البلد وكيانها أن تدعو عامة الشعب إلى الاشتراك في الشؤون العامة، إذا كان أفراده لم يحرزوا بعد قسطاً من الصح السياسي، أى من الوعي، ومن الإحساس بشعور التضامن الاجتماعي^(١).

ومن المتطلبات الأساسية لصنع القرار السياسي السليم، تتمتع المواطنين ببناء شخصية ناضجة، وأن يكونوا على درجة عالية من الوعي والاهتمام بالشؤون العامة^(٢).

وقد لعبت نظرية الإرادة العامة عند روسو – إلى جانب فلسفة بوك ومونتسكييه وفولتير – دوراً كبيراً في انتصاج فكرة الرأي العام^(٣). إذ أن السيادة تخص الشعب باعتباره شخصية مشتركة في حين أن الحكومة ما هي إلا مجرد وسيط له سلطات موقعة يمكن سحبها لو تعديلها وقد لما تعلمه إرادة الشعب^(٤).

^(١) عبد الحميد متولي، بحوث إسلامية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٩) ص: ١١

^(٢) Roger W Cobb and Charles D Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, vol.33 (1971) P.893

^(٣) في التعريف بالرأي العام راجع:

Truman D., the Government Process (New York Alfred Anker, 1951) P:220.

Curtis M., understanding public opinion (New York Macmillan company, 1952) P:29

- سعيد سراج، الرأي العام، ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦) ص: ٧.

- محمد أبو زيد، سيكولوجية الرأي العام ورسالته الديمقراطية (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩) ص: ٣٨.

^(٤) راجع في ذلك:

- جورج سيلين، تطور الفكر السياسي [جـ ٢]، ترجمة حسن جلال العروسي (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٧١) ص: ٧٩٨.

وبعد ذلك قام جون ستيورلت مل للتصدي لظاهرة الرأى العام مستهدفاً الناكيذ على أهميته كعائق أمام الاستبداد، واعتبر الصحافة من أهم العوامل التي تساعد على تكوين الرأى العام والتعبير عنه^(١).

وقد عبر جيفرسون Thomas Jefferson عن إيمانه بالصحافة باعتبارها المصدر الأساس للمعلومات، غير غم احتمال تعرض الفرد للخطأ في ممارسته الفكرية، إلا أنه اعتقد في إمكانية الأغلبية للوصول للقرارات الصائبة^(٢). وفي القرن العشرين سجل الرأى العام أعظم انتصاراته وأصبح صاحب السيادة والسلطان في حكم الشعوب بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل والتطور الضخم في وسائل الإعلام، وظهور نظريات وأيديولوجيات جديدة، وتدعم المجالس التبابية، والمنظمات الشعبية والنقابية، وتمنع الصحافة ووسائل الإعلام بشكل عام من العribات، حتى أطلق على العصر الذي نعيش فيه عصر الرأى العام، وأصبح من الضروري على الحكومات أن تقطن إلى الرأى العام ولن تأخذ حذرها منه^(٣).

- لوك، هيوم، روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم احمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون) ص: ٩٦.

- جان جاك شوفاليه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عبد الله مصطفياً (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥) ص: ٤٩٣.

^(١) عبد الحميد حجازى، الرأى العام والإعلام والعرب النفسية (القاهرة: دار الرأى العام، ١٩٨٧) ص: ٣٢.

^(٢) Sibert, Peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3ed, 1979) P: 44

^(٣) Key V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Aknof, 1961) P:14.

فمن المعروف أن المشاركة العامة للمواطنين تحقق الصالح العام، وترسم السياسة العامة لهذا الصالح العام، إلا أنه ينبغي على المواطنين أن يتمتعوا بالمعرفة والرشد في مناقشاتهم لهذه السياسات ومن ثم يدركوا أنهم أكثر السياسات حكمة في المجال السياسي، والتي عليهم إجبار الحكومة على تبنيها.

٣- المشاركة الفعالة

إن المشاركة السياسية تهدف إلى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب في إدارة العملية السياسية مما يجعل القرارات السياسية تخرج معتبرة بصدق عن رأي المواطنين^(١).

فمن المعروف أن المشاركة السياسية تتدرج، فنبداً من حق الفرد في التصويت، وتمر بالمشاركة في المناقشات السياسية وتقدم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الشعبية والترشيح للمناصب العامة، وتنتمي بالوجود الفعلي في بنية السلطة، وتطلب الممارسة السياسية البناء لأحد لو كل هذه الأنشطة اقتناعاً بضرورتها وجدواً المشاركة، بحيث ترقى هذه الأخيرة إلى مرتبة الالتزام والواجب^(٢).

وبالإضافة إلى الاقتراح بضرورة المشاركة فإن هذا العنصر يستلزم أن تكون تلك المشاركة بوعي ويجابية^(٣).

^(١) Verbas., and Norman, *Participation in America: Political Democracy and Social Equality* (New York. Harper and Row, 1972) P : 78.

^(٢) صالح حسن سعيد، *أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي*، مرجع سابق، ص: ٤٧٧.

^(٣) سعاد الشرقاوي، *علم الاجتماع السياسي*، مرجع سابق، ص: ٤٨.

- لن المشاركة السياسية مبدأ أصيل من العبادى الذى يتوقف عليها نجاح العملية السياسية، وذلك لما يلى:
- أ- إن المشاركة السياسية هي الوسيلة إلى الاستقرار السياسى، فما منع حق المشاركة لأى سبب إلا وكانت النتيجة انقلابات سمع عنها كثيراً في بلاد العالم الثالث.
 - ب- تؤدى المشاركة إلى قوة وتدعم السلطة السياسية للقائمة.
 - جـ- تقوى المشاركة الشعور بالانتماء وتلقائية الطاعة والإحساس بالمسؤولية^(١).
 - د- المشاركة السياسية هي التزام سياسى بين المواطن والدولة، وذلك هو ما ذهب إليه جان جاك روسو^(٢).
 - هـ- المشاركة السياسية حقيقة أخلاقية قبل أن تكون خبرة تجريبية تعصيمها الفضيلة^(٣) وهي مسألة افتتاح قبل أن تكون موضوع إجبار وإكراه.

فإذا قام النظام السياسي على أساس المشاركة فإنه يولد شعوراً في نفوس المحكومين بأن ذلك النظام يعبر عن مخزون ضماناتهم، وبالتالي فإنه نظام مشروع، ويستحق منهم التأييد والطاعة^(٤). فالمواطنون لا يعترفون

^(١) عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص : ٧٠ - ٧١

^(٢) Duguit, Souverainete et liberte (Paris: Sirey, 1922) P : 48.

^(٣) جان جاك شوفاليه، المؤلفات السياسية الكبرى من ميكافيلى إلى آيلمنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠) ص : ٤٩١.

^(٤) Weber M., the theory of Social and Economic Organization (N. Y: oxford university press , 1944) P : 121

بشرعية السلطة إلا إذا كانت مستمدّة من المعتقدات الفكرية الكامنة في
نفوسهم^(١).

وقد ذهب David Easton إلى أن من أهم عوامل استقرار النظم
السياسية وثباتها هو اعتقاد الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم،
والعمل والالتزام بمقتضى النظام الذي يقوم بإعماله في واقع الحياة^(٢).

ولن يتوفّر ذلك الاعتقاد إلا إذا أحسن الأفراد المحكومون بالانتقاء
والتوافق بين هويتهم المذهبية، وما يطبقه الحاكم، أي إذا أحسن المحكمون
بالانتقاء والتوافق مع الحاكمين في مفهوم الشرعية وما تتبّع عنه من
مشروعية^(٣).

إنه عندما يلتقي الحاكم والمحكم ويتفقان في مفهوم الشرعية، وما
تتبّع عنه من مشروعية، فسوف يزدّي الانسجام الفكري إلى وحدة الشعور
الجماعي تجاه الظروف الموضوعية المعاقة لصنع القرار السياسي الأمثل،
فينطلق الجميع نحو التخلص التدريجي من آثار الرواسب التاريخية، ومن
دلتة التخلف والتبعية، وسوف يواكب ذلك نضج في الوعي السياسي،
ويتحقق الاستقرار السياسي^(٤).

^(١) Weber M., *Economy and Society. An outline of Interpretive sociology* (New YORK : bedminster press, 1968) VOL. I p : 210.

^(٢) Easton D., *A system analysis of Political life* (New York : Wiley 1965) P : 275.

^(٣) Robert M., *the Web of Government* (New York : Mac millan, 1947) P : 4.

^(٤) صالح حسن سعيد، *لزمه العرية في الوطن العربي*، مرجع سابق، ص : ٥٣٤.

لأن مبدأ المشاركة – إلى جانب حفاظه على الاستقرار – يجعل الناس يشعرون بأنهم يتمتعون بتأثير ما على القرارات، ويوفر نفس للتوكيل العامة، ويعلم على التعرف على مصادر المعارضه بدلاً من دفعها للعمل الخفي، وإذارة المتابع بسبب عدم السماح لها بالتعبير عن آرائها بصراحة^(١).

كذلك فإن الاختلاف في الرأي ومتابعة المصالح من أكبر دواعي التغيير، ويمكن للضغط السياسي الناجمة عن ذلك أن تدفع صانعي القرار إلى العمل المستمر والمستقر وتحمّلهم من الركون إلى الرضا عن النفس وعن مستوى الأداء، وتحول دون إصدار قرارات خاطئة، وذلك من خلال تعبئة الضغوط المعارضة. فربما نكره من يعرضنا داخل الدولة، ولكننا نحتاج إليه، ولذلك قد نأخذ برأيه^(٢).

وتتبع قيمة المشاركة – أيضاً – مما يأتي:

- ١- أنها تعطى فرصةً متساوية للمواطنين أصحاب كل الاتجاهات للمشاركة في عملية صنع القرار ووضع السياسة العامة.
- ٢- تخف في مواجهة الطغطيان على الحقوق الفردية.
- ٣- تعلم وتترفع من المستوى التقليدي للمواطنين الذين قيلوا أن يكونوا في موقع المسؤولية^(٣).

^(١) هيلدا دومند، القرارات الفعلة، ترجمة مصطفى إبريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون) ص : ٤٧.

^(٢) نفس المرجع، نفس الموضع.

^(٣) Dennis I. Proffis G. Walker and Kenneth L. Kolson, Public opinion and Responsibility (N.Y. : Englewood Cliff Prentic Hall, 1979) P : 155.

٤ - قوة الأحزاب

نشأت الأحزاب السياسية^(١) كمؤسسات وسيطة بين السلطة والجماهير، نتيجة للنمو الديمقراطي وزيادة التمثيل البرلماني، فهي إذن واسطة يستطيع المواطن عبرها التعبير والمشاركة في الحياة السياسية^(٢). وهذه المهمة تتوقف على مكانة الأحزاب وقربها من الجماهير، وكذلك ما تتمتع به من احترام لدى السلطة التي ما هي في الغالب سوى إفرازات حزبية، وبذلك تشارك الأحزاب السياسية في صياغة القرارات السياسية، حيث يتعين عليها الربط بين المواقف الفردية والتسيق بينه وبين رأيها في رأى عام واحد^(٣).

والأحزاب السياسية سواء في الأنظمة الديمقراطية أم الشمولية تتمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسي للحاكم، حيث هي التي تحمل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية من بيدها لتخاذل القرارات، ومن الناحية الأخرى هي التي تمهد الطريق للجماهير للإحساس بالتوحد مع السلطة السياسية^(٤).

^(١) في تعريف الأحزاب وأنواعها راجع:

- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقد، عبد المحسن سعد (بيروت : دار النهار، ١٩٧٢) ص : ٣ وما بعدها.

- Stephen L. Wasby and others, Political Science, the Discipline and Its Dimensions, (N.Y. ; Charles scribes sons, 1970) P : 344.

^(٢) عابدة السخاوي، العلاقة بين طائفة القرار السياسي ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة في مصر في الفترة من ٢٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية ١٩٩٦ ، ص : ١١٤.

^(٣) محمد خيري عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧١) ص : ٦٥.

^(٤) Crotty, Freeman and gatlin (editors), political Parties and political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd printing, 1973) P : 3.

ومن ثم فإن على الأحزاب أن تقدم نحو الشعب لإعداده لتولي السلطة بنفسه عن طريق تثوير تلقافته، وإعداد «كواذر»، وتعبئة «جماهير»، ووضع خططه، وتتنفيذ مراحله^(١).

فالأحزاب السياسية تتم مدارس تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة، لذلك فهي التي تقم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف الثانية^(٣).

إن قوة الأحزاب وجرائمها ينبعان من الثبات والعصمة، وهذا ما يتصف بهما القادة، الذين يحصدون هذه الأحزاب بشخصياتهم^(٣).

وبشكل عام فكلما كان الحزب أكثر مركزية وأدق تنظيماً وأكثر اعتماداً على مبدأ كامل ومتناهٍ لمحنة التأثير في الرأي العام بدلاً من تكوينه، ومن الإحاطة بالجماهير بدلاً من اللحاق بهم^(٤).

^(٤) حسن حنفي، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣) ص ١٢٨.

(البرودر هـ. وأخرون، التصويف السياسي، ترجمة على مقد (بيروت: منشورات عيدات، ١٩٨٣)، ص : ٦٨

^{٢٧} غاستون بوتول، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة سليم مصر (بيروت -باريس: مطبوعات عويدات، ١٩٨٢) ص: ١١٨.

⁽⁴⁾ علية المخاوى، العلاقة بين قلقة القرار السياسي ووسائل الإعلام، مرجع سابق، ص: ١٢٠.

- وعلى ذلك فالاحزاب تتقدم للشعب مجموعة من الخدمات العامة، تتلخص فيما يلى^(١):
- ١- يعمل العزب كمنظمة تعليمية، فيقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توظف فيه الوعي السياسي.
 - ٢- يشجع الحزب على تحقيق الوحدة القومية لذا هو يعمل على التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة بين الأفراد أو الجماعات كما يعمل على التهoin من شأن الاختلافات الشخصية أو المصلحية أو الطبقية، مع إلاء شأن كل ما يرمي إلى تعميم المصالح المشتركة.
 - ٣- يعمل العزب على تكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة، مما يقوى روابط الهيئة الناخبة بالهيئة الحاكمة.
 - ٤- يقوم العزب وهو خارج الحكم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة.
 - ٥- يهيئ العزب للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين، ولل اختيار بين السياسات المتباعدة.
 - ٦- إن وجود أحزاب متنافسة يمكن الشعب من الاقتراض من الحكام الفاسدين الخاملين ومكافأة الصالحين المجددين، ويظهر ذلك بصفة خاصة حيث يوجد نظام العزبيين، وحيث يتقدّم النائب داخل البرلمان ببرامج ومبادئ حزبه، أما في حالة تمسك النائب بجريمه وعدم تقادمه بمبادئ حزبه فإن مسؤولية الحزب ومسؤولية زعماته أمام الشعب لا تكون محددة المعالم.

^(١) بطرس غالى، مصود خيرى عبسى، الدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص : ٢٦٩

٥- مصداقية وسائل الإعلام

تحولت وسائل الإعلام بعد الثورة التكنولوجية، ودخول مجال الأتمار الصناعية والحواسيب الإلكترونية إلى قوة سياسية، تعادل أى قوة أخرى داخل النظام السياسي، لذلك تفضل السلطة وسائل الإعلام كمصدر للمعلومات^(١).

وكلما كانت المادة المقدمة من وسائل الإعلام مفهومة وسهلة القراءة ومثيرة لاهتمام صانع القرار؛ وخالية من التعقيدات النظرية والعلمية كلما زادت فرصتها لتكون مصدراً رئيساً من مصادر معلومات صانع القرار.

وقد قامت دراسات وبحوث عديدة لبحث الوظيفة المعرفية لوسائل الإعلام، ومن أهمها دراسة لوماكس "Lomax" الذي قام بدراسة حول تأثير وسائل الإعلام في وضع أولويات الاهتمام أمام صانعي القرار السياسي وجماعات الضغط والجمهور وتأثيرها في صنع السياسة العامة.

وقد كشفت الدراسات أن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الثقة في مصداقية التغطية الإعلامية ودرجة التأثير بها، وكان من نتائج التغطية الإعلامية، عقد جلسات استماع داخل الهيئات الحكومية لقصص الحقيقة، وانتهاء الجلسات بإصدار توصيات جديدة لتعديل السياسات واتخاذ قرارات جديدة^(٢).

^(١) John D., Steinbruner, the cybernetic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N. J. . Princeton University press, 1974) P : 170.

^(٢) Lomax et all, "Media - Setting: effects on the public, Interest group, leaders policy makers, and Policy "public opinion quarterly, vol, 47 (spring 1983) pp: 22 - 31.

ومن العذير بالذكر هنا أن دور وسائل الإعلام بحسب ذاته صاعد القرار وبالنسبة للجمهور، يتوقف على ديمقراطية النظام السياسي، كما أنه – وسائل الإعلام – بقيامها بهذا الدور تدعم الديمقراطية وتتوسع رقتها في المجتمع.

لذلك يمكن القول أنه مما تقتضيه طبيعة الأشياء ولو زرها في محيط القرار السياسي، توفر قدر معقول من المعلومات الصادقة والحقيقة للأفراد والجماعات^(١)، حيث تتعدد ردود فعل الجمهور إزاء القرارات بقدر ما يتنافاه من وسائل الإعلام عنها، وهذا يؤثر بدوره في تنعيم القرارات، كما يؤثر على الثقة في الحكومة ذاتها^(٢).

^(١) جلال معوص، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص : ١١٤

^(٢) Arthur H , Miller, Edie N. Goldenberg and Iutz Erbring, "Impact of Newspaper on Public Confidence," American Political Science Review No., 73, 1979, P .67.

الفصل الرابع

القيود والضمانات المنظمة

للقرارات السياسية

الفصل الابع

القيود والضمانات المنظمة للتقارارات السياسية

تمهيد

إن قدرة الجهاز السياسي على اتخاذ القرارات لا تعتمد على ما يتوفر له من موارد ومعلومات فحسب وإنما ثمة قيود وضمانات تردد عليه - على قدرة الجهاز السياسي - من مجتمعه الكلى - بيته - وهذا الأمر يبيه إلى دور تلك البيئة في تحديد إمكانيات الجهاز السياسي، وتتلخص القيود والضمانات المنظمة للتقارارات السياسية في:

١- شرط الموافقة

إن الجهاز السياسي يخاطب بقراراته المحكومين، ولمدى استجابتهم لقراراته أثر أكيد في فاعليتها، ففي استجابة الجماعة تأييد للجهاز السياسي ودعم لقراراته والعكس يعرق تلك القرارات^(١).

إن القرار السياسي - كما يقول كاظ - إذا كان مستمدًا من المحكومين أو من المتخصصين منهم كان ذلك ضماناً أكيداً على صحته، وإذا ما لكتلت لدى كل أمة قراراتها وقوانينها المستمدة من روحها عن طريق تمثيل الشعب كله، توصلنا إلى قرارات صحيحة، قرارات وقوانين الدولة يجب أن تزال رضا الشعب وموافقته^(٢).

^(١) محمد طه بنوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى العديث، ١٩٨٦) من: ٣٥٥ وما بعدها.

^(٢) Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughton Mifflin Co., 1941)P:259.

فالقرار السليم - في رأى كاتب - لا يمكن التوصل إليه عن طريق العقل التجريبي أو العملي - أى عن طريق المعرفة المتأتية فقط - بل عن طريق روح الجماعة⁽¹⁾. إن هناك أقوالاً كثيرة تدل على تحمس كاتب لمبدأ الحرية في صنع واتخاذ القرار يقول كاتب: "لا مصيبة عند من تعود على الحرية أشد هولاً من أن يرى نفسه مسلماً إلى من يرغمه على الامتثال لهواه الخاص، والعمل بما يريد ذلك الشخص" ويقول في نص آخر: "... إن الطفل يبكي ويتزعج إذا لزم أن يعمل له الآخرون ما يريد أن يعمله هو" ويقول في نص ثالث: "... الإنسان لخاطئ لغيره، لم يعد إنساناً، لقد فقد تلك المكانة، إنه ليس إلا تابعاً لذلك الآخر"⁽²⁾.

٢- خضوع السلطة للقانون

يهدف نظام الدولة القانونية إلى حماية الحقوق الفردية ووضع قيد على سلطات الحكم حتى لا تجور على حقوق الأفراد في المشاركة في صنع القرار.

فالقانون من صنع الشعب ولغرض منه تنظيم المجتمع حتى لا تسود الفوضى، بل إن القانون يوفر الجو الحر الملائم لحرية التعبير عن الآراء دون السماح بكمب حريات الفكر والرأي مع وضع الضوابط الازمة لعدم الإخلال بأمن المجتمع وأهدافه الأساسية^(٢).

^{١٠} كاتط، نقد العقل المجرد، ص: ٢٥٩، نقلًا عن: علاء عبد السلام رووف، كاتط «لامع حياته، وأعماله الفكرية» (ابن داد: دار الحكمة للطباعة، ١٩٨٦) ص: ٥٠.

^{١٢} عبد الرحمن بدوى، إلتموبل كاتط، لسنة القانون والميسة (الكريت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٩) ص: ٩٤. وكذلك: على عبد المعنى محمد، اتجاهات التفسير الحديثة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣) ص: ١٥١.

⁽²⁾ سعد سراج، الراي العلم، مرجع سابق، ص: ٢٦٥.

لذلك فقد أصبح مبدأ سيادة القانون^(١) ظاهرة مهمة تتلذى بها حالياً كافة الأنظمة الديمقراطية الحرة وذلك لأن نظام الدولة القانونية يدعم الرأي العام ويعطيه الفعالية ويضفي عليه الشرعية، كما أن وجود رأي عام قوى يدعم مبدأ سيادة القانون، وبمحى نظام الدولة القانونية.

فلم يعد العاكم يمارس اختصاصه كامتياز شخصي له بل أصبح يمارس هذه الاختصاصات بصفته وكلياً عن الشعب وأميناً على هذه الاختصاصات، وأصبح من حق الشعب وضع القيود على سلطات العاكم لضمان عدم استبداده وعدم إساءة استخدامها^(٢).

ان انتشار الوعي الديمقراطي، وتأصيل نظرية الحقوق والحربيات العامة، في ضمير الجماعات مع انتشار الثقافة ونمو الوعي العام له أثره

(١) يوثر الدكتور عبد الحميد متولي استعمال اصطلاح "مبدأ سيطرة أحكام القانون" على استعمال اصطلاح "مبدأ سيادة القانون" ذلك لأن السيادة *Souverainete* في رأيه - هي اصطلاح معروف في القانون بمعنى معين وهي - طبقاً لتعريفها داخل الدولة - سلطة عليا *Pouvoir Supreme* لا توجد في ميدان نشاطها - داخل الدولة - سلطة أعلى منها مل ولا معاذلة أو مناقسة لها ثم إن من المبادئ المستورية المقررة في التصرير الحديث أن السيادة للأمة - لا لفرد ولا لطيفة من الإشراف أو النبلاء مثلاً - فالمنسوب إلى "سيادة الأمة" هو أن يكون لإرادة الأمة تلك السلطة العليا، وتلك الإرادة ظهرت في صورة القانون، بعبارة أخرى إن السيادة هي للأمة التي يصدر عنها القنون لا للعلنون ذاته.

عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٩) من: ٣١.

(٢) طبيعة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة لقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣) من: ٢٣٢.

الضخم في زيادة دور الذي يمكن أن يوحي الرأي العام، كضمان لمبدأ المشروعية فالحكام وقد بات يهددهم سخط الرأي العام، وما عسى أن يولده خروجهم على القانون من رد فعل لدى المحكومين، بجدون أنفسهم في الكثير الغالب مضطربين إلى احترام حكم القانون والتزول إلى مقاصده^(١).

وبذلك أصبح الإجماع الآن – في النظم السياسية المعاصرة – يكاد ينعد على ضرورة تثيد الدولة بالقانون وفرضها لأحكامه صيانة للحقوق والحرفيات العامة، وضماناً لحسن ممارسة السلطات الحاكمة لاختصاصاتها.

يقول الفقيه الألماني جلينيك Jellineck إنه ما لم تخضع الدولة للقانون فإن ما بعد قانوناً ملزماً للأفراد لن يكون قانوناً بالنسبة للدولة، وهذا غير ممكن لأن القاعدة لا تكون قانونية وغير قانونية، في نفس الوقت، اللهم إلا إذا أكمنا الدولة على أساس ديني، ولكن الدولة ليست به على الأرض – ومن ثم فهي خاصة للقانون وسلطتها محدود بالقانون، ويمكن محاسبتها أمام القضاء الذي يطبق عليها القانون شأنها شأن الأفراد^(٢).

لن خصوص الدولة للقانون يصنف للشرعية، على حق الرأي العام في ممارسة دوره في عملية اتخاذ القرار السياسي، وذلك بتقنين حق الشعب للمشاركة في العمل السياسي^(٣).

(١) نفس المرجع، نفس الموضع.

(٢) ثروت بدوى، النظم السياسية، مرجع سابق، من: ١٦١.

(٣) سعيد سراج، الرأي العام، مرجع سابق، من: ٢٦٩.

وتنخلع مدلولات هذا المبدأ فيما يلى:

أولاً: إن لية سلطة أو هيئة لا تستطيع أن تصدر قراراً فردياً إلا في العدود التي بينها قرار عام، أى في حدود تشريع وضع من قبل للجميع على السواء.

ثانياً: إن كل قرار عام يجب أن يكون موضع احترام حتى من السلطة التي أصدرته، طالما ظل القرار قائماً، أى دون إلغاء أو تعديل لدخل عليه بالطرق القانونية^(١).

ثالثاً: إن القيود التي تفرضها الدولة على حريات الأفراد ونشاطهم لا يمكن تبريرها – كما يقول دوجي – إلا بواسطة قانون يوافق عليه ممثلو الأمة أى أنه لا يكفي في هذه الحالة بالائحة للهم إلا إذا كانت صادرة من ذه أو مكملة لقانون، أى ما لصلع على تسميتها "باللائحة التكميلية"^(٢).

رابعاً: إن ما يقصى به هذا المبدأ هو احترام ما يطلق عليه "بالمشروعية الشكلية" أى احترام قاعدة تسلسل (أو تدرج) التصرفات القانونية، ففي قمتها نجد الدستور ثم يليه في المرتبة القانون ثم اللائحة ثم القرار، فالتصريف ذو المرتبة الأولى يجب ألا ينعارض مع تصرف ذي مرتبة أعلى، فكل سلطة يجب عليها أن تحترم السلطة الأعلى^(٣).

^(١) عبد الحميد متولي، نظرات في ل�체 الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٤-٢٢٥.

^(٢) عبد الحميد متولي، الوسيط في القانون المستوري (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٥٦) ص: ٢٦٩.

^(٣) عبد الحميد متولي، نظرات في ل�체 الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٥.

وقد حددت الشريعة الإسلامية بوضوح الإطار العام لكافة التصرفات البشرية سواء أكانت هذه التصرفات صادرة من الحكم أم من المحكوم، وكل تصرف لو ارادة بشرية تخرج عن هذا الإطار، فإن التصرف لا يعتد به^(١).

فالقرار الذي توصل إليه السلطة العامة لا يوصف بكونه قراراً شرعياً إلا إذا توفرت فيه الشروط الآتية:

- ١- أن يكون متفقاً مع روح الشريعة، معتمداً على أصولها الكلية وقواعدها الشاملة، وهي بطبيعتها قواعد لا تقبل التغيير أو التبدل، كما لا تختلف باختلاف الزمان أو المكان.
- ٢- أن يكون القرار الذي توصلت إليه السلطة العامة غير مخالف لدليل من الأدلة التفصيلية التي تقرر شريعة عاملة للناس، وهي تشمل الأحكام العملية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية بطريقة واضحة وحاسمة في جانب المنع أو التخيير بحيث إذا مورست السلطة خارج هذا النطاق فإن قراراتها تعد باطلة ويجب ردتها، وهو ما يقرره الإمام الأمدي^(٢).

وعلى ذلك إذا مورست السلطة العامة خارج هذه الضوابط، فإن قراراتها تكون باطلة، وذلك في كل الحالات التي يكون فيها القرار مخالفأ لدليل مطعى لو قاعدة كلية أو أصل شامل من أصول الشريعة لو كان الدليل ظنياً والحاكم غير مجتهداً، أو كانت ممارسة السلطة تتعارض مع مصلحة المجتمع.

(١) فؤاد الندي، مبدأ المشروعية وضوابط حضور الدولة للقانون في النقه الاسلامي (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠) ص: ٣٤٨ وما بعدها.

(٢) نفس المرجع السابق، ص: ٣٥٠.

٣- الرقابة القضائية واستقلالها

يرى نوجي أنه ليس يكفي أن تقرر مبدأ سيادة القانون من الناحية النظرية فحسب، وإنما يجب أن ينظم جزاء على مخالفة لعكام ذلك المبدأ، أي أن تنظم ضمانات تكفل احترامه، وليس ثمة ضمانات أكثر كفالة لاحترامه من وجود هيئة قضائية تتوفّر فيها كل ضمانات الاستقلال والنزاهة والكفاءة، ويكون من مهمتها إلغاء القرارات المخالفات للقانون^(١).

فالسلطة القضائية يجب أن يكون لها القدرة على الوقف في وجه أعمال السلطة التنفيذية المخالفة للقانون^(٢). كذلك ينبغي على السلطة القضائية رقابة دستورية للقوانين، وأن يكون لهيئة قضائية – المحكمة الدستورية – حق التنظر فيما إذا كان القانون مخالفًا للدستور فتكتفى بعدم دستوريته وتنمّي عن تطبيقه، أو أن تحكم بإلغائه^(٣).

٤- فصل السلطات

تفنّف فكرة الفصل هذه موقف النقيض من فكرة الجمع أو المزج بين السلطات، ويرجع خاص السلطتين التشريعية والتتنفيذية وهما سلطنا القرار والحكم^(٤).

^(١) Duguit, *Lecons de Droit Public Général* (Paris: Press Universitaires de France, 1926) P: 205.

وكذلك:

عبد الحميد متولى، نظرات في ل�체مة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

^(٢) مارسيل بربيلو، جورج ليسكيه، *تاريخ الأفكار السياسية*، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦) ص: ٢٩٢.

^(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في ل�체مة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٢٢٦؛ وللنظر أيضًا: صالح سعيم، *أزمة الحرية*، مرجع سابق، ص: ٥٥٧ وما بعدها.

^(٤) عبد الحميد متولى، *الوسسيط في القانون الدستوري*، مرجع سابق، ص: ٢٢١.

ولقد أكد مونتسكييه على فكرة الفصل بين السلطات اقتناعاً منه بأنه ما من فرد يمتلك سلطة إلا ويميل إلى التعسف في استعمالها، وهو بلا شك مستقر في تعصفه مصر عليه حتى يصطدم بهم بوقته، ولا يوقف السلطة إلا السلطة^(١).

وتحقيق هذه الغاية يحتم بالضرورة إلا يكون الفصل مطلقاً، بل يجب أن يكون بين السلطتين تعاون Collaboration وتوانزن equilibre حتى تستطيع كل منهما أن توفر الأخرى عند حدتها، أى عند حدود مهمتها لو اختصاصاتها، فإذا أرادتا أن تتجاوزا تلك الحدود، أو تسعوا لاستعمال سلطتها أو أن تستبد بالسلطة^(٢).

إن أهم درس يستفاد من هذا المبدأ – كما يقول هوريو – هو ضرورة وجود رقابة على السلطة فالسلطة مفسدة، والسلطة المطلقة ليست فحسب مفسدة لشخصية صاحبها، بل هي كذلك مضيعة لعقلية^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التعاون في صالح السلطة التشريعية، حيث يجب أن تشارك السلطة التنفيذية في حكم البلاد، وهذا يحول الحكم من حكم فردي إلى حكم شعبي، وكذلك القرارات من قرارات فردية إلى قرارات

^(١) Montesquieu, the spirit of laws, Translated by thomas Nugent (New York: Hafner publishing Co., 1949) P:212.

^(٢) Houriou, Le droit constitutionnel et Institutions politiques Montchesien (Paris: sirey, 1970) P:240.

^(٣) Ibid., P:242.

جماعية، كما أن من شأنه أن يجعل الشعب – ممثلاً في نوابه لو المختصين – هو صاحب القرار^(١).

٥- المعارضة القوية وتعدد الأحزاب

لن أقوى ضمانة لسلامة القرار السياسي، إنما تتمثل في بقعة المعارضة البرلمانية، وفي قوة مقاومتها لما قد تتباهى الحكومة من انحراف في استعمال السلطة^(٢). أو في اتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون، سواء كان الذي اتخذ هذه القرارات برلماناً أو ملكاً أو رئيس جمهورية^(٣).

ويرى دوفرجيه أن قيام معارضة منتظمة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السماح بقيام النظام الحزبي، أي قيام أحزاب متعددة^(٤).

ويضيف إلى ما نقدم قوله: فإذا رجعنا إلى التاريخ فإننا نجد في بعض العصور – قبل ظهور مثل هذه المعارضة المنظمة ذات الطبقة الحزبية – أنه كانت هناك فكرة باعتبار المعارضة وظيفة (ذات صبغة رسمية) وإناطتها بعض رجال الدولة، كما كان الشأن في الامبراطوريات

^(١) Althusser L., Politics & History Montesquieu, Rousseau, Hegel & Marx, Translated by Bebbreuster, N.L.B. (New York. Harcourt Brace Jovanich Inc , 1972) P:88.

^(٢) عبد الحميد متولى، نظرات في نظم الممكل، مرجع سابق، ص: ٢٢٨.

^(٣) Duguit, lecons de Droit Public General, OP Cit , P.278.

و كذلك:

عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري، مرجع سابق، ص: ٣٠٠.

^(٤) دوفرجيه، الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، ص: ٢١٦-٢٢٠.

ونقلأً عن عبد الحميد متولى، نظرات في نظم الممكل، مرجع سابق، ص: ٢٢٩.

الرومانية، حيث انشئت عام ٩٣٤ق.م وظائف لبعض رحال الحكم للقيام بهذه المهمة^(١).

إن النظام الحزبي بعد — في الديمقراطيات الحديثة — أحد الوسائل التي تؤدي إلى تقسيم السلطة وعدم تركيزها في يد واحدة وبالتالي تؤدي إلى تحديدها وتنقيتها في اتخاذ القرارات^(٢).

٦- الشورى:

تعد الشورى ضمانة من الضمانات الأساسية التي تحول دون مخالفة القانون أو الانحراف في استعمال السلطة، لأن القرار الذي ستقام عليه السلطات الحاكمة لن يخرج إلى حيز التنفيذ إلا بعد بحث وتحري للمصلحة العامة، ومشاورة المختصين في الأمر.

وأسس وجوب الشورى مستمد من مصادر المشروعية الإسلامية فقد حث عليها القرآن الكريم^(٣)، كما أن الرسول الكريم ﷺ حث عليها وجعلها شرعة ومنهاجاً له، إلى جانب أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم عملوا بها واتبعوها في كثير من الأمور^(٤).

(١) نفس المرجع، نفس الموضع

(٢) عبد الحميد متولي، المرجع السابق، ص: ٢٢٩.

(٣) في سورة الشورى، وفي الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) سيد قطب، في ظلال القرآن، جـ٥ ط٢ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧) ص: ٢٨٩. وكذلك ظافر القلسى، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفلتين، ١٩٧٤) ص: ٦٢.

ومن ثم تستفاد قاعدة عامة مؤداها أنه يجب على الحاكم أن يستشير الأمة لو أولى الرأى منها فيما يحتاج الوصول إلى قرار بشأنه وذلك في الأمور التي لم يرد فيها نص معين، وللتى تركت للاجتهاد^(١).

وقد قرر فقهاء الإسلام أن الشورى من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها، ومن عزائم الأحكام التي لابد من نفذتها، ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الحكام فعزله واجب دون خلاف^(٢).

إذن يجب على الحاكم مشاركة الأمة – عن طريق أهل الحل والعقد – فيما يتتخذ من قرارات، بحيث إذا تركها كان للأمة أن تطالب بها، وأن تبدى رأيها فيما قد يكون لها فيه رأى، حيث أن مسؤوليتها عن الصالح العام تحمّل عليها ذلك.

فالشورى قاعدة دستورية مهمة في الحياة السياسية الإسلامية وهي استطلاع الرأى لدى ذوى الخبرة والدراءة بالأمر، للتوصيل إلى أقرب الأمور للحق، وأصلحها للأمة^(٣). ومن ثم فهي مرحلة مبكرة من مراحل إصدار القرار السياسي، ثم إنها مظهر من مظاهر المساواة، وحرية الرأى والاعتراض بشخصية الفرد^(٤).

^(١) محمد سليم العوا، في النظم السياسي للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤) ص: ١٩٤.

^(٢) فتحي عبد الكريم، الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٧٦) ص: ٣٤٥.

^(٣) عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي (الكويت: الدار الصنفية، ١٩٧٥) ص: ١٤.

^(٤) عباس حلمي إسماعيل، مجلة الأزهر، مارس، ١٩٧٤، ص: ٢٠٩.

والشوري مبدأ من ينصل بوجوده الحكم الشعبي، أو بمعنى آخر إعلاء صوت الأمة عن طريق قادتها وحكمائها الذين يتالف منهم مجلس الشوري الذي يحتم على ولی الأمر العودة إليه في كل ما يعن له من أمور^(١).

وإذا كانت الشوري تعنى التعبير عن رأى الأمة، فإن كل ما يتعلق بشأن هذه الأمة لابد وأن يرجع إليها فيه، ويعنى هذا حق الأمة في أخذ رأيها في اختيار الحاكم الذي ترضيه، وأن تحكم وفقاً لرأيتها ومن أجل مصلحتها، ويستلزم هذا تأكيد حق الأمة في الرقابة والمعارضة والنقد والتقويم^(٢).

وهكذا يكون الإسلام قد وضع قاعدة رئيسية من قواعد نظام الحكم، فيما يسمى بالديمقراطية الآن، من حيث أن الأمة هي مصدر السلطات، أي أن السلطات التي شتركت في الحكم، إنما تستمد قراراتها من الإرادة الشعبية^(٣).

ومعنى هذا أيضاً أن ما يسن من تشريعات، وما يرسم من سياسات، وما يتخذ من قرارات في شتى مجالات الحياة، من نواحيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن يعتمد أولاً وقبل كل شيء على رضا الأمة

^(١) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت: دار الكتاب الجامعي، ١٩٥١) ص: ٢٠٨.

^(٢) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشوري وأثرها في الديمقراطية ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠) ص: ٤٠.

^(٣) عبد الرحمن حلبي، مقالات سياسية، مرجع سابق، ص: ١٣٥.

التي ينبغي أن يوخذ رأيها بشأن كل ما يمس مصالحها في حاضرها ومستقبلها، وفي شؤون حياتها الداخلية، وفي علاقاتها مع العالم الخارجي^(١)

وكان التصور بذلك لم يتعد مجرد مبدأ سياسي للدولة، لأنها أعمق من ذلك كثيراً إذ هي طابع أساس للجماعة كلها، يقوم عليها أمرها كجماعة، ثم يتصرف من الجماعة للدولة^(٢). وإذا كان الإسلام قد أقر الشوري، فقد ترك طريقتها أو سلسلتها لاجتهد كل عصر^(٣).

فليس لهيئة الشوري شكل ثابت جامد لا يجوز العدول عنه أو الخروج عليه، فقد تكون في صورة مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس شريعي، والعبرة بالجوهر والمضمون دون الشكل، ومرجع ذلك إلى اعتبارات العصر وتجارب الأمم، والوسيلة المطلى لتحقيق الغاية المرحومة من وجودها من حيث الالتزام بمقاصد الشرع وتحقيق المصلحة العامة، وما اجتماع السفيقة إلا تجسيد حي للتغيير عن ذلك ببساط الوسائل وأجدادها وهو ما كان في العصر الإسلامي الأول تعبير عن كل الأراء وكافة الاتجاهات على الساحة السياسية^(٤).

(١) راشد البراوي، القرآن والنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار المهمة العربية، ١٩٧٥) ص: ١٣٤.

(٢) سيد قطب، في ظلال القرآن جـ٧ مرجع سابق، ص: ٢٠٢.

(٣) راجع في ذلك:

- محمد عبدالله العريبي، نظام الحكم في الإسلام (بيروت: دار الفكر، ١٩٦٨) ص: ٨٤.

- عبد الكريم عثمان، معلم لقافة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢) ص: ١٨٢.

(٤) والأمثلة المثلية في ذلك كثيرة، لمزيد من التفصيل راجع: مصطفى أبو زيد فهيم، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعرف، ١٩٨٥) ص: ٣٣٦ وما بعدها.

فعلى الحاكم – إنن – أن يستشير في كل ما يدخل في اختصاصه من الأمور الدينية والدنيوية على السواء، انطلاقاً من أنها خطوة في سبيل اتخاذ القرار للرشيد. وأهل الشورى في الأمور الدينية هم المجتهدون وأهل الفتيا، إنهم رجال الشريعة الإسلامية أما الأمور الدنيوية فإنهم يختلفون من مجال إلى آخر بحسب التخصص العلمي، الذي تدور المعاوراة في مجده^(١). ومن الجدير بالذكر أن رأى أهل الشورى يكون ملزماً للحاكم^(٢).

ولكن ما العمل إذا لم يستشر الحاكم، وما العمل إذا استشار ولم يلتزم برأى أهل الشورى؟

هذا يأتي دور رقابة الأمة على السلطة فلكلمة حق مراقبة الحاكم في كل أعماله، ولها الحق في أن تعلن حركة العصيان Insurrection بهدف حمل الحكومة على إلغاء قراراتها غير العادلة^(٣).

فإذا حاد الحاكم عن الطريق السوى، ولم يرع الأمانة، وإذا جار وظلم، أو بدل السيرة أو عطل الحدود، أو خالف الشرع، من أى وجه من الوجوه، فإن للأمة حق تقويمه أو عزله^(٤)، ولكن هذا الحق يجب استعماله بحكمة، وإلا لدى سوء إستعماله إلى زبادة لا إلى إزالة ما كان من سوء^(٥).

^(١) مصطفى أبو زيد فهيم، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤) ص: ٢٠٠.

^(٢) عبد القادر عوده، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

^(٣) عبد الحميد متولى، نظرات في نظم الحكم، مرجع سابق، ص: ٢٢٦.

^(٤) محمد صباح الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار للتراث، ١٩٢٩) ص: ٢٢٩.

^(٥) عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٨) ص: ٤٧٠.

مستخلصات البحث

مستخلصات البحث

بعد أن وصل البحث إلى نهايته أثرت ان أضع له خاتمة لا تكون ملخصاً لما جاء فيه، بل حاولت أن أضع النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وللتى تتلخص فيما يلى:

١- إن الشعب لكي يكون له دور إيجابي في القرار السياسي، لابد أن تكون لديه درجة عالية من النضج السياسي خاصة في العصر الحديث الذي تعقدت فيه الحياة السياسية وزداد تدخل الحكومات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

ويعتمد النضج السياسي للمواطنين على درجة الثقافة والتعليم التي وصل إليها أفراد الشعب، فالثقافة والتعليم توهان الشعب للمشاركة الإيجابية للفعالة في القرار السياسي عن طريق التعبير عن آرائهم بكافة طرق التعبير المختلفة، سواء عن طريق الانتخابات لو وسائل الاتصال الجماهيري المختلفة.

ففي المجتمعات الديمقراطية المتحضرة الحرية يشعر المواطنون بمكانتهم وقدراتهم السياسية، ويتعاملون مع الحكم على أنهم وكلاء عنهم، يحاسبونهم على أعمالهم، وتكون لديهم المقدرة على إنتهاء هذه الوكالة في أي وقت، بينما يطبع الحكم سلطة الشعب وإرائه الذي صنعتهم والتي تستطيع مقاومتهم إذا حادوا عن الطريق المستقيم.

إن نجاح الحكومات الديمقراطية في تنمية وزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير، يخلق قنوات اتصال بين الحكم والمحكومين، ويزدی إلى

مشاركة إيجابية من جانب المحكومين لسياسة وقرارات الحكومة، مما يضفي عليها الشرعية الالزامية لمارسة أعمال السلطة.

٢- يجب على الحكومة - قبل اتخاذها للقرارات المهمة - أن تبدأ في عرض الحقائق والمعلومات الكاملة الواضحة عن طبيعة المسائل، والقضايا المراد اتخاذ قرارات مهمة تجاهها على الشعب - أو لولي الأمر منه - وذلك حتى يقف الشعب على حقائق الأمور فلا يفاجأ بصدور القرارات المصيرية دون علمه، ودون استعداده لاقبلاها وتأييدها.

إن سياسة عرض الحقائق والمعلومات كاملة على الرأى العام تسهم في تشكيل رأى عام واع وناضج، يسهم في صنع القرارات الرشيدة التي تمس مصالح الجماهير.

٣- إذا كان جون لوك قد أوجب الرضا والقبول من كل فرد على حده^(١)، إلا أن القرارات المهمة في المجتمع لا يمكن أن يؤخذ فيها رأى الأفراد جميعاً، بل يؤخذ رأى الأغلبية التي تعبر عن رأى الشعب.

إن ثمة كثيراً من المسائل الفنية والمعقدة التي لا يمكن لأفراد الشعب العاديين أن يتقهموها، ولابد من قيام هيئات فنية متخصصة لعلاج مثل هذه المسائل، كما أنه توجد بعض الأمور المهمة التي تتطلب السرية، وإشراك جميع المواطنين في مناقشتها يكشف سريتها ويعرض البلاد لمخاطر لا تزمن عقابها. لذلك يتبعن على الجماهير أن تختار من بين أفرادها جماعة متخصصة تتولى عنها في بحث هذه الأمور.

^(١) حسن مصبغ، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦) ص: ١١٨.

ومن الجدير بالذكر أن الأمة التي تكل لمر شؤونها السياسة لحقيقة إلى المتخصصين، والفنانين، ليست أمة مظوية على أمرها أو وقاده للحرية، لأنها إنما تقوم لهذا العمل مختلطة غير مضطربة، تحقيقاً لعامة أبعد من الوصول إلى قرارات رشيدة. فهذاك قرارات لابد أن تترك الأمة أمر التفكير فيها للمتخصصين، لأن تشبت كل برأيه اعتماداً على حرفيته وسلمه من حقوق يؤدي إلى الخلط والضياع.

ومما لاشك فيه أن تنازل كل فرد عن جزء من حرفيته وعص حقوقه الشخص ما، أو لمجموعة أشخاص، أمر مشروط بتحقيق العرض الذى من أجله كان التنازل، فالمتخصص الذى يفشل فيما كلفته به الأمة، غير حذير لأن تنازل له عن حقها فى صنع القرار.

٤- يجب أن تسود روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب السياسية، حتى يمكن أن نصل في سهولة ويسر إلى الاتفاق في وجهات النظر، ونبذ الخلافات ونحسم بالمسؤولية المشتركة ونستمتع بالعقلية العملية المرنّة، إذ أن تلك العقلية لثر كبير في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والأحزاب.

ومن أجل ضمان حسن التعاون والتفاهم يجب أن يغيب العروق الاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات.

٥- ينبغي تغيير النظام الرئاسي المنطرف في نزعته الرئاسية - والذى يتحول إلى لدبكتاتورية - إلى النظام البرلماني.

فالتسلسل الرئاسي لم يكفل الاستقرار - على حد تعبير الدكتور متولى^(١) - في الدول التي انتسبت عن الولايات المتحدة، وكتب له الفشل والتراجع بين الفوضى والانقلابات والديكتاتورية.

ومن الجدير بالذكر أن النظام البرلماني لا يتنافى مع الشراك رئيس الدولة مع الوزارة في إدارة شؤون الحكم، بل إن له الحق في أن تكون له لواء أو سياسة خاصة بعمل على تنفيذها^(٢).

٦- أن تجري الانتخابات بطريقة قانونية صلبة، مع مراعاة الضمانات التي تكفل سلامتها واطمئنان الجميع إلى نزاهتها، فإصلاح نظام الانتخاب هو العجر الأساسي في بناء النظام الديمقراطي، وفي خروج القرارات إلى النور صلبة وصحيحة. فالرأي العام الحقيقي ليس دائماً هو رأي أغلبية الناخبين، فالآراء يجب أن توزن قبل أن تعد.

إن الجماهير معرضة دائماً لتأثير الدعاية، فضلاً عن الإلحاد بها. وتنتج عن هذه الحقيقة في أحسن القضايا والمسائل التي تهم الأفراد بشكل مباشر.

ولذا كان تأثير الدعاية ولضحايا في المجالات التي يعيش الأفراد في وسطها، فلا ريب له يكون أوضح في المجالات الفكرية والمذهبية والسياسية.

^(١) نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مرجع سابق، ص: ٣٤٦.

^(٢) المرجع السابق، ص: ١٣٦، وما بعدها.

من هنا فإن نصaram الساسة والمذهبين ينحصر أساساً، ويتحدد في عرض واحد، هو الحصول على، تأييد أغلبية الجماهير غير المكتوبة، ذلك التأييد الذي اشتتبوا عن طريق قدرتهم على الإقناع.

من هنا يمكن القول إنه إذا كان ثمة فرد يعتقد مبدأ بابيل ويدافع عنه بإخلاص، فهو يساوى عدة أشخاص لا يؤمنون برأيه ولا يدافعون عنه إلا بغير، فالإيمان بالمبدأ والإحساس بالمسؤولية ينشأ عادة من الممارسة والتصدى الفعلى للمشكلات وهذه الأمور لأنجدها عند العامة من الناس.

٧- النظر في تمثيل العمال والفلاحين بنسبة الخمسين في المائة - على الأقل - في مجلس الشعب، لأنه ليس من المقبول ونحن في القرن الحادى والعشرين - لو المعقول أن يتولى متزون التشريع في الأمة مجلس نصف أعضائه من العمال والفلاحين بحجة أن ذلك بعد جزءاً من التعويضات^(١)، لأن المهام العامة مستويات ولمانات وتكليف وأعباء ثقال ويبقى إلا توضع إلا على أكتاف القارئين على حملها، ولا تودع إلا في الأيدي الأمينة القادره على أدائها.

وإذا كان البعض يرى أن هذه النسبة هي إحدى النتائج المترتبة على مبدأ تكافؤ الفرص فإن هذا المبدأ إنما يعني أن كل فرد يجب أن تهيا له فرص التعليم والوصول إلى المركز الذي تهيئه له موهبه واستعداداته

^(١) يرى بعض المفكرين ورجال الحكم أن طبعة العمال والفلاحين طل استقلالها وإبعادها عن مقاعد الحكم، لذلك وجب أن تقال تعويضاً عدلاً عما نالها من غير وعما حرمت منه من مزايا أو حق وذلك قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. راجع في ذلك، عبد الحميد متولى، *نظارات في أنظمة الحكم في الدول النامية*، المرجع السابق، ص: ٣٩٩.

وكفأته، فإذا تهافت لطوابق العمل والفاعلين فرص التعليم بحيث أصبح في مقدورهم أن يصلوا — رغم تهيئة فرص التعليم لهم — إلى أقل من هذه النسبة فلا يقال أنهم حرموا حقاً من حقوقهم، لأن أعضاء البرلمان يتحملون تبعية صناعة القوانين وتوجيهها سياسة البلاد، لذا ينبغي أن يكونوا قادة الأمة وملمعيها.

- ٨- صقل مهارات صانعي القرارات وذلك بالأساليب التالية.
- أ- تدريب القيادات السياسية والشعبية المنتخبة في المجلس التشريعي والهيئات المحلية.
- ب- التعمية النقاشية للقيادات السياسية وذلك من خلال التدريب والندوات النقاشية.
- ج- معاهمة الجامعات ومراكز البحث في التدريب على تحليل السياسات وصنع السياسة العامة وذلك لكتاب الفادة.
- د- تدريب رجال الصحافة والإعلام والعاملين بوسائل الاتصال الجماهيري على الإمام بالعلوم السياسية ومناهج اتخاذ القرار^(١).
- ٩- أن تكون هناك علاقة دائمة ووثيقة بين المتنفسين وأصحاب القرار، بل يجب على حملة الأفكار أن يسعوا إلى رجال السلطة ولو لم يطلب منهم حتى لا يكونوا متصررين في أداء واجبهم — وأن ينقلوا اليهم الأفكار الحبيسة في رؤوسهم، فإذا افتتح الساسة بهذه الأفكار ثبتت فيها الحياة وتحولت من دراسات إلى سياست ومن تصورات إلى قرارات وأصبحت حقيقة ملموسة.

(١) السيد عليوة، صنع القرار السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٧) من: ٣٩٧

وعلى صاحب القرار – من جانب آخر – أن يفترض من المشكل القومية، وأن يعرف العلاقة الحقيقة بين القوى التي تؤثر في إصدار لقرار وتنفيذـه، وأن يجعل العلاقة في خدمة الأغراض التي يريدون تحقيقها لأن السيلسى لا يقيم بأفكاره بل بقدراته على تنفيذ تصوّرهـه.

فالقرارات الناجحة هي التي تتميز بالفرضية والمعقولية والاختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يستدعي أن يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق وليس على التمييز والتوصّب أو الرأى الشخصي.

وهذا يعني أن يكون من يقوم بصنع القرار مروضاً بالمعلومات بصـرقة مستمرة، فالقرار يكون رشيداً إذا حقق الأهداف التي اتـخـدـ من أجلها.

مراجع البحث

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

- ١- ابراهيم نسوكى أباظة وعبد العزيز الغنام، تطور الفكر السياسي (بيروت: دار النجاح، ١٩٧٣).
- ٢- احمد أبو زيد، سيكولوجية الرأى العام ورسالته الديمقراطيّة (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٦٩).
- ٣- احمد بهاء الدين، شرعية السلطة في العالم العربي (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨١).
- ٤- احمد جلال حماد، حرية الرأى في الميدان السياسي (القاهرة: دار الوفاء، ١٩٨٧).
- ٥- احمد حسني، مدخل متكامل للتدريب الإداري، بحث مقدم للمزنتر الأول للتدريب الإداري المنعقد في القاهرة، منشورات المنظمة العربية للعلوم الإدارية، فبراير ١٩٧٦.
- ٦- احمد عباس عبد البديع، أصول علم السياسة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨١).
- ٧- احمد العلي، المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث، محاضرة ألقاها في الندوة الدبلوماسية السابعة، وزارة الخارجية، بدولة الإمارات العربية، ١٩٧٩.
- ٨- إسماعيل سعد، المجتمع والسياسة (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥).
- ٩- إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ لعام ١٩٩٤.
- ١٠- بطرس غالى، محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٧٩).
- ١١- ثروت بدوى، أصول الفكر السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٧).

- ١٢ - ثروت بدوى، النظم السياسية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٠).
- ١٣ - جان جاك شوفالىيه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٥).
- ١٤ - جان جاك شوفالىيه، المعلفت السياسية للكبرى من مكيافيللى إلى أيامنا، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٨٠).
- ١٥ - جان لاكوبير، وجان بومبىه، الدول النامية في الميزان، ترجمة فوزى عبد الحميد، مراجعة مصادر (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢).
- ١٦ - جلن مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان (بيروت: مشورات عويدات، ١٩٨٢).
- ١٧ - جلال معرض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، عدد ٥٥، سبتمبر ١٩٨٣.
- ١٨ - جورج أبو زيد، تطور الفكر السياسي، جـ٤، ترجمة حسن جلال العروسي (القاهرة: دار المعرف، ١٩٧١).
- ١٩ - حسن حنفى، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجدلنا المعاصر، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩.
- ٢٠ - حسن حنفى، دعوة للحوار (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- ٢١ - حسن صالح سميح، أزمة الحرية السياسية في الرؤس العربي (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨).
- ٢٢ - حسن صعب، علم السياسة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١).
- ٢٣ - راشد البراوى، القرآن ولنظم الاجتماعية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٥).

- ٤٤ - سرو.م. فلندرز بترى، الحياة الاجتماعية في مصر القديمة، ترجمة حسن محمد جوهر وعبد المنعم عبد الحكم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).
- ٤٥ - سعاد الشرقاوى، أثر علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧).
- ٤٦ - سعيد سراج، الرأى العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦).
- ٤٧ - سليمان الطماوى، السلطات الثلاث في الدسائير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦).
- ٤٨ - السيد عليوة، صنع القرار السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتب، ١٩٨٧).
- ٤٩ - سيد قطب، في ظلال القرآن، جـ٥، ط٥ (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٧).
- ٥٠ - شرودر هـ. وأخرون، التسويق السياسي، ترجمة على مقدمة (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣).
- ٥١ - المصادر شعبان، الحقوق السياسية للإنسان في الدسائير العربية، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد ١٠٦، ديسمبر ١٩٨٧.
- ٥٢ - طعيمة الجرف، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٣).
- ٥٣ - ظافر القاسمي، نظام الحكم في الشريعة والتاريخ الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ١٩٧٤).
- ٥٤ - عايدة السخاوي، العلاقة بين فلسفة القرار السياسي ووسائل الإعلام، دراسة نقدية للصحافة في مصر في الفترة من ٧٠ - ١٩٨١، رسالة دكتوراه من جامعة الإسكندرية، ١٩٩٦.

- ٣٥ - عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية
ط٢ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٠).
- ٣٦ - عبد الحميد حجازي، الرأي العام والإعلام والعرب النفسية (القاهرة:
دار الرأي العام، ١٩٨٧).
- ٣٧ - عبد الحميد متولى، الحروبات العامة (الإسكندرية: منشأة المعرفة،
١٩٧٥).
- ٣٨ - عبد الحميد متولى، مبادئ نظام الحكم في الإسلام (الإسكندرية:
منشأة المعرفة، ١٩٧٨).
- ٣٩ - عبد الحميد متولى، نظرات في ل�체مة الحكم في الدول النامية
(الإسكندرية منشأة المعرفة، ١٩٨٥).
- ٤٠ - عبد الحميد متولى، المفصل في القانون الدستوري (الإسكندرية:
مطبعة دار نشر المعرفة، ١٩٥٢).
- ٤١ - عبد الحميد متولى، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية
(القاهرة: دار المعرفة، ١٩٥٩).
- ٤٢ - عبد الحميد متولى، الوسيط في القانون الدستوري (الإسكندرية:
منشأة المعرفة، ١٩٥٦).
- ٤٣ - عبد الخبير محمود عطا، خصائص القرار السياسي في المجتمع
الياباني وإمكانات تدعيم العلاقات العربية اليابانية (القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).
- ٤٤ - عبد الرحمن بدوى، إملئويل كانط، فلسفة القانون والسياسة (الكويت:
وكالة المطبوعات، ١٩٧٩).
- ٤٥ - عبد الرحمن خليفة، مقالات سياسية (الإسكندرية: دار المعرفة
الجامعة، ١٩٨٥).

- ٤٦ - عبد الرحمن عبد الخالق، الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي (الكويت: الدار السلفية، ١٩٧٥).
- ٤٧ - عبد الفتاح العدوى، الديموقratية وفكرة الدولة (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٤).
- ٤٨ - عبد القادر عودة، الإسلام ولو ضاعنا السياسية (القاهرة: بيروت - ر. الكتاب الجامعي، ١٩٥١).
- ٤٩ - عبد الكريم عثمان الثقافة الإسلامية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢).
- ٥٠ - عبد الملك عودة، الإدارة العامة والسياسة، ط١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٣).
- ٥١ - عبد الملك عودة، دراسة نظام الحزب الواحد في غرب أفريقيا، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، ديسمبر ١٩٦١.
- ٥٢ - علاء حمروش، تاريخ الفلسفة السياسية (القاهرة: دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٨٦).
- ٥٣ - علي عبد المعطى محمد، اتجاهات الفلسفة الحديثة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢).
- ٥٤ - عمار عبد السلام رزوف، كائط نلمع حياته وأعماله الفكرية (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦).
- ٥٥ - غاستون بوتول، سosiولوجيا السياسة، ترجمة نسيم نصر (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٢).
- ٥٦ - فؤاد شبل، الفكر السياسي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤).
- ٥٧ - فؤاد النادى، مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامي (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠).

- ٥٨- فتحي عبد الكريم، الدولة والسلطة في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، ط٢ (القاهرة: مكتبة وهب، ١٩٧٦).
- ٥٩- كمال المنوفى، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد ٨٠، أكتوبر ١٩٨٥.
- ٦٠- لوك، هربرت، روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: دار سعد مصر للطباعة والنشر، بدون).
- ٦١- ماجد الحلو، الاستفتاء الشعبي بين الأنظمة الوضعية والشرعية الإسلامية (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، بدون).
- ٦٢- مارسيل بربولو، جورج ليسكينيه، تاريخ الأفكار السياسية (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٦).
- ٦٣- محمد اسماعيل الندوى، الأساطير الهدبية، مجلة تراث الإنسانية، المجلد السادس، العدد الأول (القاهرة: ١٩٦٨).
- ٦٤- محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٤).
- ٦٥- محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية الإسلامية (القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٩).
- ٦٦- محمد طه بنوى، الفكر الثورى (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٧).
- ٦٧- محمد طه بنوى، النظرية السياسية (الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٨٦).
- ٦٨- محمد عبدالله العربي، نظام الحكم في الإسلام (بيروت دار الفكر، ١٩٦٨).
- ٦٩- محمد كامل ليلة، النظم السياسية (الدولة والحكومة) (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٠).

- ٧٠- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم في الفريقيا (البيضاء: طربلس، ١٩٧٤).
- ٧١- محمود خيري عيسى، الأحزاب السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٩).
- ٧٢- مصطفى أبو زيد فهمي، النظرية العامة للدولة (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٥).
- ٧٣- مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).
- ٧٤- مصطفى كامل السعيد، المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث، بحث منشور بمجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦.
- ٧٥- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقد، عبد المحسن سعد، (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).
- ٧٦- نادية حسين سالم، التشنة السياسية للطفل العربي (دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية)، بحث منشور بمجلة المستقبل العربي، العدد ٥١، مليو (١٩٨٣).
- ٧٧- نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، ط٣ (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٢).
- ٧٨- نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل، ١٩٨٥).
- ٧٩- هيلقا دومند، القرارات للفعالة، ترجمة مصطفى إبريس، مراجعة يوسف محمد القبلان (بدون).
- ٨٠- بخيي للجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، بدون).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Althusser L., Politics & History Montsqueiu, Rousseau, Hegel & Marx, translated By: Bebrewster, N.L.B. (New York: Harcourt Brace Jovanich Inc., 1972).
- 2- Arthur H., Miller, Edie N. Goldenberg and Lutz Erbring "Impact of Newspaper on pulic confidence." American Political Science Review No., 73, 1979.
- 3- Brewer and Ronald, Political Development and chanque (London: Macmillan, 1975).
- 4- Crotty, Freeman and gatlin (editors) Political Parties and, Political Behavior (Boston Allyn and Bacon, Second edition, 3rd Parinting, 1973).
- 5- Curtis M., understanding public opinion (New York: Macmillan company, 1952).
- 6- Dalen V., and Zeigler, Introduction to Political science (New jersey: prentice Hall, Inc. Englewood cliff, 1977).
- 7- Dennis I. Prolits, G. Walker and Kenneth L. Kolson pulic opinion and Responisblity (N. Y.: Enoglewood Cliff prentic Hall, 1979).
- 8- Deutsch, Karl., the Analysis of International Relations (Englewood: Prentic-Hall, 1968)
- 9- Duguit, Lecons de Droit Public General (Paris: Press Universitaires dr France, 1926).
- 10- Easton D., A system analysis of Political life (New York: wiley, 1965).
- 11- Easton, D., A Frame work of political Analysis (U.S.A: Prentice - Hall, Inc., 1965).
- 12- Freidrich & Brzezinsky, Tatalitarian Dictopoship and Autoctacy (U.S.A: Harvard University press, 1956).
- 13- Gonidec P.F., les systemes politiques ofricains (paris:1978).

- 14- Houriou, Le droit Constitutionnel et Institutions Politiques Montchestion (Paris: Sirey, 1970).
- 15- John D., Steinbruner the Cybernetic theory of Decision: New Dimensions of Political Analysis Princeton (N.J.: Princeton University Press, 1974).
- 16- Jones W.T., Masters of political thought (Boston: Haughton Mifflin Co., 1941).
- 17- key, V.O., public opinion and American Democracy (N.Y., Alfred Knopf, 1961).
- 18- Kubaisy, A., administrative development in new nations theory and practice (Bagdad: Al-Huriyah House, 1974).
- 19- Lomax et all, Media - Setting: effects on the Public, Interest group Leader's Policy makers and policy public opinion quarterly, vol, 47 (Spring: 1983).
- 20- Michels R., Political Parties, Asociological study of the oligarchical tendencies of Modern Democracy. Trans. By Eden and cedar paul (N.Y.: the free press, 1962).
- 21- Montesquieu, the spirit of laws, translated by thomas nugent (New York: Hafner Publishing Co., 1949).
- 22- Ogg, European Governments and Politics (U.S.A: the Macmillan Co., 1973).
- 23- Parry, G., ed, Participation in Politics Manchester (Manchester university press, 1972).
- 24- Ranney, quatin the Governing of Men, 4 th ed (U.S.A: the Dryden press, 1975).
- 25- Robert M., the web of Government (New York: Macmillan, 1947).
- 26- Roger W. Cobb and charles D. Elder, the politics of A genda Building: An Alternative Perspective for Modern Democratic theory, journal of politics, voi.33 (1971).

- 27- Ronald J.P., Democratic political theory (princeton: N.J. Princeton University press, 1979).
- 28- Shotwell et all, Governments of continental Europe (U.S.A.: the Macmillan co., 1970).
- 29- Sibert, peterson and schromm, four theories of the press (chicago, London: Illinois press, 3 ed, 1979).
- 30- Siedler, G.L., the Emergence of the Eastern world (London:Pergamon press, 1968).
- 31- Stephen L., Wasby and others, Political Science the Discipline and Its Dimensions (N. Y.: Charles Scribers Sons, 1970).
- 32- Toynbee A., A study of History Abridgement of Vols I - VI by D. Somervell (Loford: University press, 1962).
- 33- Truman D., the Government Process (New York: Alfred Ankaf, 1951).
- 34- Verbas and Norman, Participation in America: Political Democracy and Social Equality (New York: Harper and Row, 1972).
- 35- Weber M., Economy and Society, An outline of Interpretive Sociology (New York: bedminster press, 1968).
- 36- Weber M., the theory of Social and Economic, organisation (N.Y.: Oxford Univeristy press, 1944).

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET